الاقتِصاد الخَلدوني من خِلال مُؤلَّفه (العِبر وديوان المُبتدأ والخَبر): دراسة تحليليَّة مُقارنة مع الاقتِصاد العُثماني وتطبيقاته العمليَّة

Khaldunian Economy through His Book (Al'ebar Wa Diwan Al-Mubtada' Wa Al-Khabar): An Analytical Study Comparative to the Ottoman Economy and its Practical Applications

د. مرح رافع البرغش

Dr. Marah Rafea Albarghash

جامعة دمشق – الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Damascus University- The Islamic University Of Minnesota

E-mail: marah.rafea.albarghash@gmail.com

الكلمات المفتاحية: ابْن خَلدُون، العبر، الاقتِصاد الخَلدُوني، الاقتِصاد العُثماني.

Keywords: Ibn Khaldun, Al'ebar, Khalduni economy, Ottoman economy.

المُلخَّص:

تعدَّدت إســـهامات ابْن خَلدُون في دراســـة المُجتمع حتَّى شـــملت مُختلف مجالاتِه، وبرز اهتمامه الاقتِصـادي في مُعظم مُؤلَّفاته، خاصـةً في "العبر وديوان المُبتدأ والخبر"، حيثُ قدَّم رؤيةً متكاملةً للاقتصـاد في المُجتمعات البشريَّة، مُرَكِّزًا في تحليلاته على دور الديناميكيات الاقتِصاديَّة في التَّنمية الحضريَّة، فتفوَّقت مفاهيمُه الاقتِصـــاديَّة على معظم النَّظريَّات الاقتِصـــاديَّة الَّتي ظهرت بعد قرونٍ، وعدَّه بعض المؤرِّخين من أبرز المؤسِّسين للفكر الاقتِصادي، وعدَّت مفاهيمهُ من أبرز نقاط الانطلاق لفهم التطوُّر الاقتِصاديَّ.

وفي إطار التحليل المُقارن مع الاقتِصـــاد العُثماني، تبيّن أنَّ السَّـــلطنة العُثمانيَّة تَبَنَّتْ في نظامها الاقتِصـادي مفاهيم مُشـابهةً لِرؤى ابْن خَلدُون الاقتِصـاديَّة، رغم تفاوت السِّـياقات الزَّمانيَّة والمكانيَّة بينهُما، ومنها: الرُّؤى الزِّراعيَّة، وبعض الرُّؤى الصِّـناعيَّة والتِّجاريَّة، لكنَّها أغْفلت نظريَّات اقتصـاديَّة مُهمَّة وتأخَّرت في تفعيل بعضـها، فانعكس سـلباً على اقتصـادها، وأحْدثَ مُضـاعفات اقتصـاديَّة انتَهَزتها الدُّول الأجنبيَّة للهيمنة على اقتصادها المَحلي.

لذلك فإنَّ هذا البحث يُوضِّـح الاقتِصـاد مِن مَنظور أحد أعظم المُفكِّرين في التَّاريخ الإسـلامي، عبر الإحاطة بطبيعة الاقتِصـاد في عصـره، والاهتمام بنظريَّاتٍ اقتصـاديَّةٍ مُتعدِّدةٍ انعكسـت على المُجتمع، مع مُقارنة ذلك كلِّه بالاقتِصـاد العُثماني، لِلإلمام بمدى الإفادة من الاقتِصـاد الخَلدُوني في اسـتيعاب الاقتِصـاد العُثماني، وكيفيَّة حماية الاقتِصاد الوطني، وانتهى البحث إلى خاتمةٍ احْتَوت أبرز النَّتائج والدروس المُستفادة من التَّجارب الاقتِصاديَّة في العَصر الرَّاهن.

Abstract:

Ibn Khaldun's contributions to his study of society were numerous, including its various fields. His economic interest was prominent in most of his works, where he presented an integrated vision of economic life in human societies, focusing his analyses on the role of economic dynamics in urban development. His economic concepts surpassed most economic theories that emerged centuries later. Some historians consider him one of the most prominent founders of economic thought, and his concepts were considered among the most prominent starting points for understanding economic development. In a comparative analysis of the Ottoman economy, it became clear that the Ottoman Empire adopted in its economic system concepts similar to Ibn Khaldun's economic visions despite the difference in temporal and spatial contexts between them, including agricultural visions, and some industrial and commercial visions. Still, it neglected important economic theories and was late in activating some of them, which negatively affected its economy and created economic complications that foreign countries exploited to dominate its local economy. Therefore, this research explains economic life from the perspective of one of the greatest thinkers in Islamic history, by covering the nature of the economy in his era and paying attention to multiple economic theories that were reflected in society, while comparing all of this to the Ottoman economy, to understand the extent of the benefit of the Khalduni economy in understanding the Ottoman economy, and how to protect the national economy and achieve sustainable development. The research yielded significant findings, robust recommendations, and invaluable lessons drawn from contemporary economic experiences.

المقدمة:

إنَّ وِلادة المُؤرِّخ عبد الرَّحمن بن محمد بن خَلدُون (٧٣٢-٨٠٨هـ/١٣٣٢-١٤٠٦م) في الأراضي التّونسيَّة، ومُعاصرته طُوال حياته لِمرحلةٍ تاريخيَّةٍ غنيةٍ بالتَحوُّلات السِّياسيَّة والاجتماعيَّة، وتنقُّله بين المَغرب العربي والأندلُس، أثْرت أفكاره ووسَّعت خبراته، فصنَّف عدداً من المُؤلَّفات المُهمَّة من أبرزها "تاريخ ابْن خَلدُون العبر وديوان المُبتدأ والخبر في أيَّام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السُّلطان الأكبر"، وقدَّم تحليلاً نقديّاً للمُجتمعات البشريَّة، مُستكشفاً أسباب ازدهارها وانحدارها، وترك بصمةً عَميقةً في مجالاتٍ مُختلفةٍ.

وبالمُقابل، فقد مَثَّلت السَّلطنة العُثمانيَّة مُنذ تأسيسها نمُوذجاً فريداً في الإدارة والتَّوسُّع العسكري والاقتِصادي. لهذا كله، تعدُّ هذه المرحلة من التَّاريخ العُثماني من المَراحل الحاسِمة في ترسيخ أُسس السَّلطنة كقوَّة إقليميَّة وعالميَّة، إذ أسْهمت في التَّحكُّم بِالطرق البرِّيَّة والبحريَّة التجاريَّة التي ربطت بين القارَّات. أضِف إلى ذلك، أنَّ الأراضي الزِّراعيَّة العُثمانيَّة مثَّلت مصدراً مُهماً للثَّروة، وقد وَطَّدَت السَّلطنة اقتصادها مِن تَفعِيل نِظام اقتصادي ضريبي مُحْكم، فأسهمت هذه السِّياسة في استقرار الاقتِصاد وازدهاره في قرونه الأولى. لكن، مع مُرور الوقت، عانى من عدَّة تحدِّيات أضعفت قوَّته تدريجيّاً.

وقد جرى اختيار الاقتِصاد العُثماني للمُقارنة مع اقتصاد ابْن خَلدُون لعدَّة أسباب جوهريَّة تتَّصل بِتقارب الظُّروف والأحداث السِّياسيَّة والاقتِصاديَّة والاجتماعيَّة بين العصرين، إلى جانب ما شهدته من تطوُّر اقتصاديّ مُشابه لأغلب النَّظريَّات الخلدونيَّة، في حين كانت بعض الرُّؤى الاقتِصاديَّة العُثمانيَّة الخاطِئة تتماثل إلى حدٍّ ما مع التَّحذيرات الخلدونيَّة.

إشكالية البحث:

استناداً إلى اهتمامات ابْن خَلدُون في مُصنَّفه الَّذي شمل مَجالاتٍ مُتعدِّدةٍ ابْتِداءً من التَّاريخ وعِلم الاجتِماع وصولاً إلى الاقتِصاد، وجُهوده العظيمة في دراسة رُؤى مُبتكرة للمُجتمعات، ومن بُروز السَّلطنة كقوَّة عالميَّة مُترامية الأطراف، فإنَّ إشكاليَّة البحث تتمحور حول دراسة الاقتِصاد الخَلدُوني، ومن ثمَّ تفسير العلاقة بين تطبيقاته العمليَّة في الاقتِصاد العُثماني، مع التَّركيز على أوجه التَّشابه والاختلاف بينهما، والكشف عن كيفيَّة الانتفاع من النَّظريَّات الاقتِصاديَّة الصائِبة وتجنُّب المَغلوطة، وتقييم مدى تأثِيرها على استقرار السَّلطنة ونُموّها.

وهكذا، فإنَّ الاقتِصاد الخَلدُوني ومُقارنته بالاقتِصاد العُثماني هو مِحور هذا البحث. والهدف من ذلك التَّعرُّف على المفاهيم الاقتِصاديَّة الخلدونيَّة الَّتي أضحت أساساً للنَّظريات الاقتِصاديَّة الحديثة، وتقديم مُقارنة منهجيَّة بين تطبيقات هذه الأسُس في الاقتِصاد العُثماني، مع تسليط الضَّوء على مدى توافق أو تباين تلك الأفكار مع التَّطبيقات العمليَّة العُثمانيَّة، وتقديم

المُقترحات والدروس المُستفادة من مُقارنة الفكر الخَلدُوني مع التَّجربة العُثمانيَّة، والتَّركيز على نتائج تفعيل الأفكار الخلدونيَّة في الاقتِصاد العُثماني، مع مُحاولة استشراف إمكانيَّات تحسين السِّياسات الاقتِصاديَّة وتوظيفها في العصر الراهن، لِفهم العلاقة بين التَّاريخ والاقتِصاد وانعكاسها على السِّياسات الحديثة.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمّيَّته من عدَّة جوانب، منها: مكانة مُصنَّف ابْن خَلدُون الَّذي يُشكِّل مَرجعاً قيِّماً للباحثين في تحليل وتفسير العلاقة المُعقَّدة بين الاقتِصاد والمُجتمعات البشريَّة، وفهم كيفيَّة تأثير الظُّروف الاقتِصاديَّة على مسار التَّاريخ، فضلاً عن إسهام المقارنة بين الرُّؤى الخلدونيَّة وتطبيقاتها العمليَّة في النِّظام العُثماني في فتح أفق جديد لفِّهم الاقتِصاد العُثماني، وتقديم دروس تُساعد في فِهم التَّأثيرات الاقتِصاديَّة المُعاصرة.

منهج البحث:

استند البحث على المنهج التَّاريخي والمنهج التَّحليلي بعد تجميع وفرز المعلومات ذات الصِّلة بالبحث بحسب الأهمّيّة البحثيَّة، ومن ثمَّ تحليلها. كما جرى الاعتماد على بعض المصادر الأصليَّة العربيَّة، ومنها طبعات مُختلفة لتاريخ عبد الرَّحمن بن خَلدُون، ومَجموعة من الدِّراسات العربيَّة والمُعربة، وكذلك مَجموعة من الدِّراسات الأجنبيَّة (التُّركيَّة والفرنسيَّة والإنكليزيَّة)؛ لأهمّيّتها في جوانب علميَّة مُعمقَة.

أولاً: الزِّراعة:

أدرك ابْن خَلدُون دور الزِّراعة في النُّمو الاقتِصادي ورفد المجالات التِّجاريَّة والصِّناعيَّة، وتلبية المُتطلبات السُّكّانيَّة الأساسيَّة من الغذاء وفرص العمل، وأولى اهتماماً بالِغاً بها مُحلِّلاً الجوانب المُتخصِّصة بالزِّراعة تحليلاً منطِقياً إلى حدٍ ما، فقد عدَّها من أقدم المهن وأشرفها، فضلاً عن أنَّها من الصَّنائع الضَّروريَّة في العُمران، وربط تَمَدُّن المُجتمعات بنمو الأراضي الزِّراعيَّة وحجم الإنتاج، مُبيِّناً أنَّ الزِّراعة ليس مُجرد خَيار، وإنَّما ضرورة لمُستقبل مُجتمعي مُزدهر، ذلك لأنَّها تُوطِد الاستِقرار والتَّماسُك الاجتماعي (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ٢٧، ١٩٣–١٩٤، ٢٠٥).

وبالطَّبع، فإنَّ الزِّراعة تتأثَّر بالبيئة المُحيطة، فقد تُحدد جودة التُّربة والمناخ المُعتدل كميَّة ونوعيَّة المحاصيل، كما يلحظ مدى اهتمام ابْن خَلدُون بتطوير الاستثمارات الزِّراعيَّة، وتغطية الاحتياجات الأساسيَّة للسُّكان؛ لأنَّ توفُّر هذه المُنتجات يُخفِّف وطأة المجاعات والغلاء الفاحش، ويقلِّل احتماليَّة حدوث الأزمات والنِّزاعات النَّاجمة عنها، ومن هذه النَّظريَّة، شدَّد على ضرورة الدعم الحكومي للزِّراعة، وبيَّن مخاطر نقص المُنتجات الزِّراعيَّة عليها، كما ناقش التَّحدِّيات

الخطيرة المواجهة للزّراعة، بما في ذلك الجفاف والآفات، وأكَّد على ضـــرورة مواجهتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي، ودعا إلى دِراســة التَّاريخ الزِّراعي بتسـليطه الضَّـوء عليه في "باب العلوم وأصــنافها" وتسـميته "بعلم الفلاحة"، وأكَّد على مكانته في التَّعمُّق بتنمية المزروعات واكتشــاف طُرق تحسينها (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص٤٦-٤٨، ١٢٠، ١٤٢، ١٥٣، ١٨٣-١٨٤، ٢٦٠).

لكن، ومع الرُّؤية الخلدونيَّة الإيجابيَّة للزِّراعة، فإنَّه نقدها في بعض المواضِـع، مُشـيراً إلى أنَّها أقل قِيمة من الصِّـناعة والتِّجارة، إذ ترتبط بأشـخاص يفتقرون المهارات والموارد الاقتِصـاديَّة الكبيرة، وينتمون إلى الطَّبقات الدُنيا من المُجتمع، لدرجة أنَّه صنفهم "بالمُستضـعفين" وربط سبب ضــعفهم بمحدوديَّة قُدراتهم، وازدياد عدد العاملين فيها، وانخفاض مُســتوى عائدهم المالي، تزامناً مع انخفاض أســعار المُنتجات الزِّراعيَّة في الأســواق (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص١٩٩؛ داودي، ٢٠١٤، ج٢، ص١٦١-١٦٢؛ نشأت، ١٩٤٤، ص٣٥)، وممَّا سبق يتبدَّى تناقضاً في نظريات ابْن خَلدُون في تقييمه للزراعة وتفضِـيله تَبْدِيل موقفه بحسـب طبيعة ونوعيَّة الفُصـول في مُؤلّفه، ومن المُرجَّح أنَّ التَّناقض يرجع إلى اختصـاص رُؤيته الإيجابيَّة بالزِّراعة المُسـتقبليَّة، بينما نتجت الرُّؤية السَّلبيَّة عن بساطة الزِّراعة في عصره.

أمَّا بالنِّســبة لتطبيقات الزِّراعة الخلدونيَّة العمليَّة في العصــر العُثماني، فقد يظهر أنَّ السُّــلطات العُثمانيَّة أولت اهتماماً جيداً بالزِّراعة في قرونها الأولى لِصــلتها المُحكمة في بنية الاقتِصاد العُثماني، فوزَّعت الأراضي الزِّراعيَّة على عائِلات الفلاحين حتَّى وصلت نسبتهم، وفقاً للمُؤرِّخ التّركي شــوكت باموك (Şevket Pamuk)، إلى ٩٠٪ للعمل بها والعيش منها، لكن، ومع الأســف، لم تكن نظرتها للزِّراعة مُماثلة للنظرة الخلدونيَّة الإيجابيَّة الَّتي ربطت الزِّراعة باســتقرار المُجتمع وتطوُّره، وإنَّما كان أبرز أهدافها تقديم الفائض الزِّراعي لِجباة الضَّــرائب ورفد خزائن السَّلطنة (Pamuk, 2007, P.37-46)، ولم يتبدَّل هذا الحال في السَّلطنة حتَّى سُقوطها، لكنَّ نســبة العاملين فيها تغيرت وفقاً لطبيعة الأحداث والظُّروف المُحيطة بكل منطقة، فقد ذكر دونالد كواترت (Donald Quataert) (١٣٥٩-١٤٣٢هـ/١٩٤١-٢٠١١م) مُواصلة ما يُعادل الأربعة أخماس من العُثمانيين حتَّى مَطلع القرن العشــرين بالعمل في الزِّراعة والعيش منها (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج٢، ص٦٠٥).

كما يُلاحظ أنَّ من مبادئ النِّظام العُثماني الفعَّالة، بحســب رأي المُؤرِّخ التّركي مُحمَّد غينش (١٣٥٤-١٤٤٢هـ/ ١٩٣٤-٢٠٢١م)، ظهر مبدأ الإعاشة أو الكفاف (Iaşa İlkesi)، وقد هدف إلى إتاحة المُنتجات الزِّراعيَّة للمُســتهلك بجودة مناســبة وبأرخص ثمن مُمكن، ولجعل هذا المبدأ نافِذاً، تدخَّلت السَّــلطنة في الإنتاج (Genç, 2014, P. 49- 62)؛ لصــد المخاطِر المُحتملة، بيد أنَّ النَّتائج الفعَّالة في تأمين المُنتجات الزِّراعيَّة بأرخص الأســعار، وانعكاســها

الإيجابي على السَّلطنة، لم تحقق النَّتائج المُتوقعة على مدار القُرون، خاصَّة مع ظهور مجاعات في بعض الولايات العُثمانيَّة، وعلى وجه الخُصوص في استانبول، بعدما تَوَلَّدَت في رأي دونالد كواترت ليس فقط عن أسباب طبيعيَّة أو مناخيَّة فحسب، وإنّما بسبب: "سوء الإدارة، وقلَّة التَّدبير في توزيع الأغذية، وسوء تنظيم وسائل النَّقل، وفي حالات الحرب (كواترت، ٢٠٠٠، ص٢١٢)"، واستنزفت البنية التَّحتيَّة وأهلكت أعداداً من السُّكَّان، وهذا دليل عدم مقدرة السَّلطنة في مُعظم الأحيان على التَّصدِّي للأزمات، وهو ما يمكن تفسيره على أنَّه سوء استجابة للتَّحدِّيات والمَخاطر الخلدونيَّة.

أضف إلى ما سبق كلَّه، اشتهار الأراضي العُثمانيَّة بخُصوبة تُربتها وإنتاجها الحيوي لِتشكيلة مُتنوِّعة من المُنتجات الزِّراعيَّة، وتميَّزت بشكل خاص الأراضي الأناضوليَّة بِوفرة المُنتجات الزِّراعيَّة الخام، لدرجة تركيز الدُّول الأجنبيَّة الكبرى، وعلى وجه الخصوص بريطانيا وفرنسا وألمانيا، أكبر استثماراتها الزِّراعيَّة فيها بعدما أدْركت مدى غِنى هذه الأراضي (Département, 1852, P. 3-5; Geyikdağı, 2008, P. 106; Uygun, 2015, P. 147, 158)، وقد ظهرت هذه الاستثمارات بوضوح في مُنتصف القرن التَّاسع عشر (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج٢، ص ٤٩٣-٤٩٤)، وأسَّست الدُّول الأجنبيَّة شركات نقل بريَّة تربُط بين الأراضي الغنيَّة بهذه المُنتجات وأقرب ميناء تجاري لِتسريع النَّقل إلى الموطن الأم (Département, 1852, P. 3-5; Geyikdağı, 2008, P. 106; Uygun, 2015, P. 147, 158).

لكنَّ هذه المشاريع لم تكن بإشراف محلّي، لذلك انعكست انعكاساً سلبيَّاً مُفجعاً على المُجتمع العُثماني، فعلى الرَّغم من تنامي مساحة الأراضي الزِّراعيَّة، وازدياد أعمال الفلاحين على نحو غير مَسبوق، إلَّا أنَّ هذه الأراضي والأعمال خُصصت لتنمية المزروعات الخام اللَّازمة للصِّناعات، والمُنتجات الغذائيَّة، والاستحواذ على أكبر كمِّيَّة لتصديرها إلى الموانئ والأسواق الأجنبيَّة (l'Agriculture, 1869, P. 6-7, 12-13, 43.).

وبطبيعة الحال، يظهر عدم تحسن أوضاع الفلاحين العَاملين في هذه الاستثمارات، ذلك لأنَّ السِّياسة العُثمانيَّة المُطبَّقة على الفلاحين، والقائِمة على تأمين القُوت اليومي، وإنتاج جزءاً مُعيَّناً كفائض للسُّلطات العُثمانيَّة، أو تأمين الفَائض كضرائب للمُكلَّفين بجباتها، بقيت مُتَوَاصِلة، ولم تضمحِل مع التَحوُّلات الاقتِصاديَّة العالميَّة، ومع تَزَايُد أعمال الفلاحين، وبيع مُنتجاتهم، وموادهم بالأسعار العالميَّة، إلا أنَّ أسعارها بقيت متدنِّية (حوراني، وآخرون، ٢٠١٦، ج١، ص٣٣١؛ عيسوي، ١٩٨٥، ص٤٠١)، وهذا ما يتوافق مع النَّظرة الخلدونيَّة النَّاقدة للزِّراعة.

وفيما يخصُّ دراسة الزِّراعة، يتبيَّن بروز الاهتمام بدراسة الزِّراعة في عصر السُّلطان عبد الحميد الثَّاني (١٢٩٣-١٣٢٧هـ/ ١٨٧٦-١٩٠٩م)، حينما أُرسِلت بعثات إلى الدُّول الأجنبيَّة،

وعند عودة هذه البعثات إلى موطنها الأم، بُذِلت الجهود لتأهيل كوادر في مجال الزِّراعة، واستُقدِم أيضـاً عدد من الخُبراء الزّراعيّين الأجانب، فأحدثت المدارس ومراكز التَّدريب الزِّراعيَّة بالإضـافة إلى المزارع التَّجريبيَّة لتعليم الأنماط الزِّراعيَّة الحديثة، وقد حظيت هذه المدارس والمراكز باهتمام كبير، فوفد إليها للتَّحصـــيل العلمي مئات الطُّلاب (Güran, 1998, P.307)، ولو اعتنت السَّـلطنة بدراسـة الزِّراعة وسُـبل تطويرها منذ حديث ابْن خَلدُون عنها في مُؤلَّفه، أي إبَّان القرن الخامس عشـر، لتغيرت أحوالها تغيّراً إيجابيَّاً مِرضـياً، وقوّضـت وطأة الاعتماد العُثماني على الدُّول الأجنبيَّة.

ثانياً: الصِّناعة:

أولى ابْن خَلدُون عنايةً خاصَّـةً بالصِّـناعة، وربط بينها وبين العُمران البشـري وأهل الحضر، مُوضِّحاً مجيء هذا التَّخصيص من كون البدو بعيدين كلَّ البُعد عن العُمران، وبالتَّالي، فإنَّ اهتمامهم اقتصر في المقام الأوَّل، على الصِّناعات البسيطة الضَّروريَّة، مُبيِّناً تطُّلب الصِّناعة جهداً عقليَّاً وفكريَّاً بخلاف الزِّراعة، وبمعنى آخر، كلَّما تطوَّرت المُجتمعات وازدهرت، فإنَّها تُركِّز على تنمية الصِّـناعات وتطويرها، وعلى النَّقيض من ذلك، فإنَّ المُجتمعات المحدودة والأقل نُموّاً وتطوُّراً تبتعد عن الكماليَّات وتُركِّز على الضَّـروريات اللَّازمة للمعيشـة (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٨٠، ١٩٤، ٢٠٢-٢٠٥).

وعلى ذلك، يبدأ ظُهور الصِّـناعات الكماليَّة المُعقَّدة وبدء تطوُّرها وتراكمها في المُجتمع بعد توفُّر الضَّـروريات في الأسـواق وتلبية الاحتياجات الأسـاسـيَّة للسُّكان، وينتج عن ذلك تزايد شُـعور الثَّراء والرَّفاهية داخِل المُجتمعات الحضـريَّة، ويزيد الاهتمام بالتَّنمية الصِّـناعيَّة ويُوطد الطَّلب عليها، ونتيجةً لذلك، تزداد أنواع هذه السِّلع ويرتفع مُستوى إنتاجها تدريجيَّاً حتَّى تصل إلى أوجها، لكنَّ هذا التطوُّر لا يحدث على دفعة واحدة، وإنَّما تدريجياً عبر عمليَّة تراكميَّة تنطوي على نقل المعارف والأفكار والخبرات من جيل إلى جيل، وتتزامن هذه العمليَّة مع ازدهار العُمران في المُجتمعات (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٨١-١٨٢؛ نشأت، ١٩٤٤، ص٣٨-٤١). وقد ربط ابْن خَلدُون بين نُمو الصِّـناعات وحجم الطَّلب المُجتمعي، مُوضِّـحاً أنَّ تنامي الطَّلب على صِـناعةٍ مُعيَّنةٍ يُحفِّز الصُّنَّاع لإنتاجها وتطويرها لنيل أعلى قدرٍ مُمكنٍ من الأرباح، كما إنَّ رقابة السُّلطات الحاكِمة على الأسـواق جعلها تُفضِّـل صـناعات مُعيَّنة دون غيرها، فأهملت الصِّـناعات غير المرغوبة؛ لِتفادي التكدُّس وحماية الصُّنَّاع من الخسائر (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ٢٠٤).

أما فيما يتعلَّق بالصِّـناعات العُثمانيَّة، فيظهر محدودية المُجتمع العُثماني بسـبب تركيزه الرَّئيس على الزِّراعة والعلاقات التِّجاريَّة أكثر من الصِّـــناعة، لذلك، بقيت الصِّـــناعة العُثمانيَّة بسيطة وغير مُعقَّدة طوّال قرون عدَّة، واقتصرت على المصانع التَّقليديَّة والعسكريَّة (A'goston

& Masters, 2009, P. 194-195)، وكذلك استنزفت التَّوسُّعات العُثمانيَّة المُتزايدة وزيادة الطَّلب على الصِّناعات العسكريَّة الموارد الماليَّة والطَّاقات الصِّناعيَّة التي كان من المُمكن توجيهها نحو تحسين الصِّناعات المحلِّيَّة، فبقيت الصِّناعات المَدنيَّة ضعيفة.

وبالنِّسبة للنظريَّة الخلدونيَّة حول ارتباط تواجد الصِّناعات الكماليَّة بتوفُّر الضَّروريات في الأسواق، يتَّضح توفير السَّلطنة الضَّروريات في الأسواق حتَّى الاكتفاء الذَّاتي، لكنَّ الصِّناعات لم تتطوَّر بشكل سريع مثلما أشار ابْن خَلدُون في مسيرة المُجتمع الصِّناعي، وقد ظهرت بوادر التطوُّر بهيئة بسيطة في القرن السَّابع عشر، حين أُحدثت المصانع في بعض الولايات العُثمانية، غير أنَّ الصِّناعة العُثمانيَّة بقيت بدائيَّة إلى حدّ ما مُقارنة مع الصِّناعات الأجنبيَّة (Kasaba, 1988, P.139)، وقد كان بإمكان السَّلطنة، عند مُحاولتها الاقتداء بالدُّول الأوروبيَّة فيما بعد، أن تحذو حذو هذه الدُّول في تنمية اقتصادها، مع إدراك عدم تحقيق تنمية الاقتِصاد بتجميع الضَّرائب وزيادتها، وإنَّما بالاهتمام بالتَّصنيع، وهذا يتوافق مع النَّظرة الخلدونيَّة للصِّناعة، ويبدو أنَّ إدراك السُّلطات العُثمانيَّة لذلك قد تَأَخَّرَ إلى أربعينيات القرن التَّاسع عشر، عندما شيّدت المصانع الحديثة في استانبول، لكنَّها لم تكن مُوجَّهة لتنمية الاقتِصاد وتحفيز الصِّناعات المدنيَّة، أو لمنع غزو المُنتجات الصِّناعيَّة المُستوردة، بل كانت، وكالمُعتاد، لتلبية الاحتياجات العسكريَّة والقصور السُّلطانيَّة (Kasaba, 1988, P.139)، لهذا كلّه، يمكن القول لم تشهد السَّلطنة تطوُّراً صناعيَّاً حقيقيَّاً يحقّق التَّنمية الاقتِصاديَّة المُستدامة.

أمَّا فيما يخصُّ النَّظرة الخلدونيَّة حول نُمو الصِّناعات وحجم الطَّلب المُجتمعي عليها، فيتبيَّن توافق هذه النَّظرة مع ما حدث في السَّلطنة، فقد كانت رغبات مُعظم العُثمانيين تقتصر على الصِّناعات الضَّروريَّة، بينما كانت القلَّة القليلة تفضِّل الصِّناعات الكماليَّة المُستوردة – سيُذكر فيما بعد–، ولم يكن بالإمكان إنتاج الكماليَّات وتحمُّل تكاليفها دون تزايد الطَّلب المُجتمعي، لتجنُّب الخسائر المُفضِية للإفلاس.

وبالعودة إلى ابْن خَلدُون، يتبيَّن أنَّه عرض أنواعاً مُختلفةً من الصِّناعات وقسَّمها وفقاً لحاجة المُجتمع لها ودرجة تطوُّر العُمران، ومِن أبرزها:

١– الصِّناعات الضَّروريَّة:

لقد ربط ابْن خَلدُون الصِّناعات الضَّروريَّة بالعُمران البدوي، وحياة أفراد المُجتمع البدوي، وشملت هذه الصِّناعات الزِّراعة، والخِياطة، والحِياكة، والإعمار، والنِّجارة، والحِدادة، لكن بأساليب بدائيَّة (ابن خلدون، د.ت، ص ٢٠٥–٢٠٨)، وبالنَّظر إلى الصِّناعات العُثمانيَّة قبل القرن التَّاسع عشر، يُلاحظ تطبيق السَّلطنة قوانين صناعيَّة صارمة، مع محاولتها تصنيع السِّلع الضَّروريَّة، وكذلك فقد رسَّخ التَّصوُّف التَّركيز على السِّلع الضَّروريَّة عبر حياة التَّقشُّف المُجتمعي

(Özkiraz & Hamdemir, 2009, P. 66)، وهذا ما أكّده أحد المُتصوّفين العُثمانيين، ويدعى قينالي زاده (ت ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م)، في قوله: "...من المضيعة للوقت أن نكون دقيقين جداً عند صناعة المُنتجات الكمالية، فمن الأفضل كثيراً بالنسبة للمسلم أن يصرف وقته في الصلاة... (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج ١، ص ٩٨)".

ودليل ذلك أيضاً انتهاج جُلّ العُثمانيين حياة التَّقشُّف في احتياجاتِهم الصناعيَّة، فعمدوا إلى إنتاج الملابس بعد تنظيف الصُّوف أو القطن، وغزله في خيوطٍ، ثمَّ نسج القماش بأنوالٍ يدويَّةٍ، في حين فضَّل القسم الآخر شراء الأقمشة المصنوعة في الورش، والمنازل، ثمَّ خياطتها بحسب الأذواق (Pamuk, 2013, P.138)، واعتمدوا على الصُّنَّاع العُثمانيين المحليّين في الورش لتلبية الاحتياجات المعيشيَّة الضَّروريَّة (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج١، ص٩٨).

٢- الصِّناعات الكماليَّة:

خُصصت هذه الصِّناعات -مثلما أوضح ابْن خَلدُون- للعمران الحضري، وشملت كافَّة الصِّناعات الضَّروريَّة بعد تطويرها وتحسينها لتناسب المُجتمعات الحضريَّة، وبالإضافة إلى هذه الصِّناعات، فقد ذكر أنَّ الصِّناعات الكماليَّة تشمل أيضاً: الدِّباغة، والصِّياغة، ومختلف أعمال الجزَّار، والدِّهان، والنّحّاس، والطّبّاخ، ولم تقتصر هذه الصِّناعات على ما ذُكر، فمع تطوُّر المُجتمعات وزيادة التَّرف، تظهر باستمرار أنواع جديدة تناسب تطوُّر المُجتمعات (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ٢٠٢-٢٠٣).

وفي السَّلطنة، يُلاحظ انتشار الصِّناعات الضَّروريَّة في الولايات العُثمانيَّة، وعدم صناعة الكماليَّات فيها، إذ كانت السُّفن الشِّراعيَّة، ثمَّ البخاريَّة، تسهُّل عمليَّات استيراد المُنتجات الكماليَّة الأجنبيَّة، مثل: الآلات، والأجهزة، ومعدَّات البناء، والصِّناعات الحديدية، إلى جانب المُجوهرات، والمعادن ...إلخ، لسدِّ عَوَز الطَّبقات الغنيَّة من المُجتمع العُثماني (Compagnie, 1850, P.23, 35; l'Agriculture, 1869, P.4-7).

وفي أواخر القرن التَّاسع عشر، برز في السَّلطنة عدد من الحرف الحديثة القادرة على تأمين مُتطلَّبات السُّكَّان، مثل: "صنَّاع الكراسي، والنّجّارين، وحائكي الملابس ذات الطِّراز الأوروبّي، وصانعي الأحذية، والسَّاعاتيَّة، والميكانيكيّين...إلخ (مانتران، ١٩٩٣، ج ٢، ص١١٧)"، وتأسست المصانع المحلِّيَّة، وقد قَارَبَ عددها ١٥٠٠ مصنع في نهاية عصر السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، وقد زادت هذه المصانع الإنتاج في قطاعات مُختلفة (Shaw & Shaw, 1976, P. 236).

٣- الصِّناعات الفكريَّة:

إنَّ مكانة الصِّناعات الفكريَّة في المُجتمعات الحضريَّة واقترانها بالتقدُّم جعلت ابْن خَلدُون يُطلق عليها "الصِّناعات الشَّريفة بالموضوع"، وقد شملت تجليد الكتب، وانتساخها، وتصحيحها،

والغناء، ونظم الشِّعر، والتَّدريس، والقضاء، والإفتاء، والإمامة، والخِطابة، وغيرها، وشملت أيضاً الصِّناعات المُسهمة في صون حياة الأفراد، ومنها الطِّبُّ والتَّوليد (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٨- ٢١٤). وفي السَّلطنة كان الاهتمام بالصِّناعات الفكريَّة ملموساً، ولا سيَّما ما يخدم مبادئ الدِّين الإسلامي، وذلك بأسلوب ورثَّته عن العصور الإسلاميَّة السَّابقة، وقد عزَّزت السَّلطنة هذه الصِّناعات عبر المُؤسَّسات والمراكز العلميَّة، وتألّفت من مرحلتين؛ شملت المرحلة الأولى الكتاتيب، أمَّا المرحلة الثَّانية فقد كانت في المدارس المُشيدة من قبل سلاطين بني عثمان (أوغلي، وآخرون، ١٩٩١، ج٢، ص٤٤٨).

وقد دُرست في هذه المراكز العلميَّة مُختلف العلوم، وكان من أبرزها العلوم الشَّرعيَّة، وتشمل كلَّ ما له صِلة بعلوم القرآن الكريم والحديث النبوي، وما يتعلَّق بالعقائد والعبادات والمُعاملات، بالإضافة إلى تدريس اللغة العربيَّة وآدابها، وعلى الرَّغم من عدم استخدام اللُّغة العربيَّة لغة رسمية للسَّلطنة، إلَّا أنَّها لقيت اهتماماً كبيراً، فكانت أمَّهات الكتب الشَّرعيَّة تُدرَّس بها، حتَّى أنَّها خرجت العديد من الطُّلَّاب العُثمانيين المُتقنين للُّغة العربيَّة جانب اللُّغة العُثمانيَّة، وقد برعوا فيها، وألَّفوا وصنَّفوا بها، وتولّوا الوظائف الدِّينيَّة والإداريَّة (أوغلي، وصالح، ٢٠٠٣، ص١٦٠-١٦٦؛ حرب، ٢٠١٢، ص٣١٤-٣١٥؛ كوندز، وأوزتوك، ٢٠٠٨، ص٦٢٨). وكذلك اهتمَّ العُثمانيُّون بالعلوم الطبيّة منذ القرون الأولى للسَّلطنة لمُعالجة المرضى، إذ سعى السلاطين إلى أن تكون دور الشِّفاء في قمَّة التَّنظيم والتَّيسير، وهذا أمر طبيعي لسلطنة كبرى تخوض المعارك والحروب على جبهات مُتعدِّدة (أوزوتونا، ١٩٩٠، ج٢، ص٥٣٢)، ونظراً لمكانة الطِّبّ، أنشأ السَّلاطين المدارس الطبِّيَّة، لتدريس العلوم الطبِّيَّة وتطويرها(Somel, 2010, P.177).

ثالثاً: التِّجارة:

أفردَّ ابْن خَلدُون فصلاً خاصاً بالتِّجارة بعنوان: "في معنى التِّجارة ومذاهبها وأصنافها"، فعرَّف التِّجارة بأنَّها أنشطة يقوم بها التُّجَّار عن طريق شراء السِّلع وبيعها لِنيل الأرباح وتحسين أوضاعهم المعيشيَّة، وأوضح أنَّ الأرباح النَّاتجة عن المُتاجرة قد تتضاعف عندما يقوم التُّجَّار بتخزين السِّلعة حتَّى غلاء أسعارها في الأسواق، ثمَّ بيعها، أو قد ينقل السِّلع إلى مناطق أخرى حيث تكون الأسعار أعلى بكثير من أسعارها في موطنها الأم، لكنَّ هذا الاحتكار يُنتج عنه أضرار مُجتمعيَّة، وقد تؤثر سلباً على التُّجَّار أيضاً نتيجة تلف السِّلع المُحتمل (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٩٩-٢٠٣).

وهُنا ناقِش ابْن خَلدُون هذه الطَّريقة بإعطاء أمثلة عن كيفيَّة نيل أعلى قدر من الأرباح، وبيّن أنَّ نقل السِّلع ذات الطَّلب المُرتفع يضمن تنمية الأرباح بخلاف نقل سلعة مُعيَّنة تستهلكها شريحة صغيرة من المُجتمع، وميّز أيضاً بين التِّجارة الدَّاخليَّة والخارجيَّة، مُوضِّحاً أنَّ المسافة

القصـيرة في التِّجارة الدَّاخليَّة بين الأراضـي المُنتجة للسِّـلع ومواقع بيعها، والطَّريق الآمن بينهُما، وتزايد عدد التُّجَّار المُسـهمين في بيعها، يُخفِّض أسـعارها ويُقلِّل أرباحها، وبالمقابل بيّن أنَّ المسـافات البعيدة في التِّجارة الخارجيَّة وخُطورة الطُّرقات يُضـاعف أرباح التُّجَّار، فعلى سـبيل المثال، أشـار إلى أنَّ التُّجَّار المُرتحلين من موطنهم الأم قصـدوا الأراضـي السُّـودانيَّة والمشـرقيَّة رغم المسـافات الطَّويلة والخطيرة، ونالوا ثروة هائِلة من السِّـلع المنقولة (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ٢٠٠-٢٠٥؛ نشأت، ١٩٤٤، ص٤٤-٤٥). وقد عالج قضـايا مُتخصِّصـة بالمُعاملات التِّجاريَّة، مُسلِّطاً الضَّـوء على أهمِّيَّة الالتزام بالشَّـريعة الإسـلاميَّة التي لا تنظُّم العلَّاقات التِّجاريَّة فحسـب، وإنَّما تحمي حقوق البائع والمُشـتري، علاوة على ذلك، فقد بيَّن أنَّ المُراقبة الفعَّالة تحافظ على نشـاط السُّـوق؛ وتضـمن العدالة وتُعزِّز الثِّقة في المُعاملات التِّجاريَّة (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ٢٠٠).

أمَّا بالنِّسبة للتَّطبيقات التِّجاريَّة الخلدونيَّة العمليَّة في السَّلطنة، فيُلاحظ أنَّ السَّلطنة قيَّدت تصـدير المواد الخام حتى ثلاثينيات القرن التَّاسـع عشـر، فكان لهذه السِّـياسـة إيجابيَّاتها؛ لأنَّها أفادت العُثمانيين، وعزَّزت الاكتفاء الذَّاتي، ووفَّرت المواد الغذائيَّة في الأسـواق، وثبَّتت الأسـعار إلى حدّ ما، لكنَّ هذه السِّـياسـة –مع أهمّيّتها– لم تكن كافية؛ لأنَّها في الوقت ذاته أغفلت، أو بمعنًى آخر، لم تحاول بذل مَجهود لصَـوْن المُنتجات الصِّـناعيَّة العُثمانيَّة من مُنافسـة المُنتجات الصِّـناعيَّة الأوروبيَّة، والأمثلة على ذلك كثيرة، مِنها: ما أكَّده شـوكت باموك عندما ذكر بأنَّ السَّـلطنة: "لم تتَّخذ تدابير ضـدّ تأثير الأقمشـة القطنيَّة المُسـتوردة من الهند على الإنتاج المحلِّي (Pamuk, 2013, P.55)"، وبطبيعة الحال، لم تُصـدر القوانين لحماية مُنتجاتها ضـدّ المُنتجات الصِّـناعيَّة الأوروبيَّة رغم قلَّة الاسـتيراد النَّاتج عن صُـعوبات النَّقل، ولم تتدارك خُطورة الموقف للتَّخلُّص من آثاره المُسـتقبليَّة، في حين عملت كلّ من السُّـلطات الفرنسـيَّة والبريطانيَّة آنئذ بكلّ قُوَّتهما، لحماية صناعاتهما المحلِّيَّة، مع وضعهما قيوداً على الصِّناعات المُستوردة، ومنع دُخولها الأسواق الفرنسيَّة والبريطانيَّة (Pamuk, 2007, P.192).

وقد تشـابه نَموذج ابْن خَلدُون حول الاحتكار لما حدث في القُرون الأخيرة للسَّـلطنة، وخاصَّـة مع ظُهور التُّجَّار والوسـطاء العُثمانيين وبروز احتكار المُنتجات، ومن ثمَّ بيعها إلى التُّجَّار الأجانب القادرين على سـداد مبالِغ نقديَّة تفوُّق ما يدفعه السُّـكَّان المحلِّيُّون (Pamuk, 2013, P.223)، الأمر الذي أضرَّ فِئات كبيرة من المُجتمع العُثماني، وقد يلحق الضَّرر بالتُّجَّار والوسـطاء المحلِّيِّين والأجانب في حال التَّلف، والأمثلة على ذلك كثيرة، مِنها نقل أحد التُّجَّار البريطـانيِّين ويُدعى: "جورج كلينزو" (Georgio Clinzo) طروداً من ديدان العَلقات (The Leeches) وفي طريقه من ضـواحي أزمير باتِّجاه الميناء، وما نتج من مشـاق الطَّريق

والصُّـعوبات، فقد تلفت الطُّرود قبل وصـولها إلى أقرب ميناء تجاري للتَّصـدير (Accounts, 1839, P.13).

أمَّا بالنِّسـبة للتِّجارة الدَّاخليَّة والخارجيَّة، فقد ركَّزت السُّـلطات العُثمانيَّة في المَقام الأوَّل على التِّجارة الدَّاخليَّة بسـبب حجم السَّـلطنة الواسـع واحتياجاتها المحلِّيَّة. لذلك، فقد كانت التِّجارة الدَّاخليَّة فيها قصـيرة المدى وتتمتَّع بأرباح جيدة بخلاف نظريَّة ابْن خَلدُون عن هذه التِّجارة؛ لأنَّ ما وضَّـحه ابْن خَلدُون يقتصِـر على مناطق مُحددة دون أخرى. بينما تشـابهت التِّجارة الخارجيَّة في العَصـر العُثماني مع آراء ابْن خَلدُون في كونها عُنصـراً حيويَّاً للاقتصـاد المحلي، ووسـيلة لتبادل السِّـلع والخبرات مع الدُّول الأخرى ولإنعاش التِّجارة داخل السَّـلطنة. لهذا كله، فقد منحَت السُّلطات العُثمانيَّة للدُّول الأجنبيَّة امتيازات تجاريَّة وتسهيلات حقَّقت للسَّلطنة في بعض السّنوات نجاحاً محدوداً، لكنَّه تسـبب فيما بعد بسـيطرة هذه الدُّول على جزء كبير من التِّجارة العُثمانيَّة، وغزو المُنتجات الأجنبيَّة الأسـواق العُثمانيَّة، وبالمُقابل كسـاد المُنتجات المحلِّيَّة، فضـلاً عن نقل كمّيّات هائِلة من المواد الخام إلى هذه الدُّول فسبب غلاءً فاحشاً بالأسعار ونُضوب المواد الخام، وهذا دليل على الخطأ الفادح في سياسة السَّلطنة مع الدُّول الأجنبيَّة.

ومن الواضح أنَّ ابْن خَلدُون، ومع إغفاله حجم الأخطار المحدقة بتسليم التَّحكُّم التِّجاري لدول أجنبيَّة، إلَّا أنَّ ما ذكره من أمثلة يُوضـح اقتِصـار مقصـده من قوَّة التِّجارة الخارجيَّة في أفراد فقط، ولم يذكر التِّجارة الخارجيَّة الدُّوليَّة، ومثلما أشـار ابْن خَلدُون، فإنَّ المُراقبة الصَّـارمة مُهمَّة في تحقيق أرباح منطقيَّة، أضـف إلى أنَّ السُّـلطات العُثمانيَّة كان بإمكانها اتِّباع النَّهج ذاته، وتجنُّب الركود الاقتِصادي مع عدم حماية المُنتجات المحلِّيَّة.

وفي نهاية المطاف، يتَّضح تركيز ابْن خَلدُون في تحليله للتِّجارة الخارجيَّة على الأرباح، وعدم تطرّقه بشـكل واضـح إلى أهمِّيَّتها في تنمية الاقتِصـادات الوطنيَّة، وزيادة الدّخل القومي وتحسـين المُسـتوى المَعيشـي للأفراد، وإغفاله أيضـاً مُناقشـة منزلة التِّجارة الخارجيَّة في تصـدير الفَائض الصِّناعي إلى الأسواق العالميَّة وتفادي تصدير المواد الخام بشكل عشوائي، وهذا أيضاً ما أغفلته السُّـلطات العُثمانيَّة أيضـاً فأسـفر عن هيمنة الدُّول الأجنبيَّة على جزء كبير من التِّجارة العُثمانيَّة وانهيار الاقتِصاد العُثماني.

رابعاً: رؤى ابْن خَلدُون الاقتِصاديَّة تحليل مقارن مع الاقتِصاد العُثماني:

برزت رُؤى ابْن خَلدُون الاقتِصـاديَّة في مواضِـع مُتعدِّدة من مُؤلَّفه، وتمثَّلت بالعمليَّة الإنتاجيَّة وما يرتبط بها من العمل وقيمته، والظُّروف والمُؤثِّرات الطَّبيعيَّة والمناخيَّة، والكسـب والرِّزق والأسعار. وهنا سيتمُّ تقديم ومضات موجزة عن كل منها مع مقارنتها بالاقتِصاد العُثماني حسب الآتي:

١- العمليَّة الإنتاجيَّة:

عدَّ ابْن خَلدُون العمليَّة الإنتاجيَّة العُنصـر الرَّئيس الَّذي يرتكز عليه الاقتِصـاد في تشـكيل الثَّروة المُجتمعيَّة، مع ارتباطه الوطيد في كل ما يزرعه أو يصـنعه الإنسـان لتأمين المُسـتلزمات المعيشـية، مُؤكِّداً اسـتحالة إحداث العمليَّة الإنتاجيَّة قُدرة فرد واحد وإنَّما من مجموعة من الأفراد عبر عمليَّات تعاونيَّة مُرتبطة ببعضها البعض يُؤدِّي كل فرد مِنهم دوراً مُعيَّناً حتَّى تستقيم الصُّورة النِّهائيَّة لها (ابن خلدون، ١٩٨٤، ص ٣٦٠؛ ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص٢٧؛ يسـري، ٢٠٠٦، ص١٥).

ومِن المَعروف أنَّ السُّـلطات العُثمانيَّة أدركت في بعض الأحيان شـأن التَّعاون في تنمية العمليَّات الإنتاجيَّة، إلَّا أنَّ تنفيذ هذه الفكرة اختلف وفقاً للظُّروف والأحداث السِّياسيَّة والاقتِصاديَّة والاجتماعيَّة العُثمانيَّة. فقد تشـابهت في بعض الأمثلة مع رؤية ابْن خَلدُون، والأدلَّة على ذلك كثيرة منها: تطوير السُّلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م) نظام الجفت خانه لزيادة العمليَّة الإنتاجيَّة وحماية الفلاحين بعدما أقرَّ بأنَّهم من الدَّاعمين للإنتاج (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج١، ص٩٩).

ومِن الدَّلائل أيضـاً على تطبيق السَّـلطنة رؤية ابْن خَلدُون في العمليَّات التعاونيَّة يظهر اهتمام السُّـلطات العُثمانيَّة بالعمليَّة الإنتاجيَّة الزِّراعيَّة مع منحها حوالي ١٣.٠٠٠.٠٠٠ قرش عثماني كقروض للفلاحين الرَّاغبين بتطوير الإنتاج الزِّراعي، وتوزيعها في بعض السّـنوات بذور القُطن الأمريكيَّة لزيادة إنتاج القُطن خِلال الطَّلب المُتزايد إبَّان الحرب الأهليَّة الأمريكيَّة ١٢٧٧-١٢٨١هـ/ ١٨٦١-١٨٦٥م، لكنَّ جُهودها بقيت قصيرة الأمد ولم تحقِّق الاستدامة اللَّازمة في تنمية الإنتاج الزِّراعي (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج٢، ص٦٠٦، ٦١٣، ٦٦٤).

ويظهر أيضـاً إنماء العمليَّة الإنتاجيَّة الزِّراعيَّة في أنحاء مُختلفة من السَّلطنة بعد وصـول ما يُقارب ٧.٠٠٠.٠٠٠ مهاجر إلى أنحاء السَّلطنة، واستقرار القبائل، وتضـاعُف أعداد السُّكَّان، غير أنَّ تعاظُم شأن الزِّراعة في الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة على المُستوى العالمي أضـعف مكانة الزِّراعة العُثمانيَّة في الأسواق العالميَّة ووصل ذروته أواخر القرن التَّاسع عشر. أمَّا على المُستوى المحلِّي، فقد كان لتوطين المُهاجرين في بعض الأراضـي نتائج ايجابيَّة انعكسـت على المُجتمع العُثماني، ومن الأدلَّة على ذلك ازدهار العمليَّة الإنتاجيَّة الزِّراعيَّة في حلب ازدهاراً حيويَّاً مع ثمانينيات القرن التَّاسع عشر، باستقرار ما يزيد عن ١٥.٠٠٠ شركسي فيها، وشهدت إبَّان هذه السّنوات إنتاجاً مُتزايداً من الحُبوب غطَّى احتياجات السُّكَّان، وأوْقَف استيراد الحُبوب من الأراضي المجاورة. ومن الأدلَّة على ذلك أيضـاً، تنامي العمليَّة الإنتاجيَّة الزِّراعيَّة في أوائل القرن العشـرين مُقارنة بالقُرون السَّابقة، وكان ذلك ناتِجاً عن تزايد المساحات الزِّراعيَّة، لكن ما هو سلبي في هذا

التَّزايد أنَّه كان بإشـــراف أجنبي مُباشـــر (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج٢، ص٦٠٥- ٦٠٦، ٦١٣، ٦٦٤)، فَفرض جُملة من الانعكاسات السَّلبيَّة على الاقتِصاد العُثماني.

علاوة على ذلك، فقد أسَّست السُّلطات العُثمانيَّة مُنظَّمات صناعيَّة حضريَّة عُرفت باسم النَّقابات الحرفيَّة العُثمانيَّة بِهدف تنظيم العمل اليدوي أو الإنتاج الحرفي وتقديم الدَّعم المُتبادل لتحسين المِهن وضبط قواعِدها. لكنَّها شكَّلت فيما بعد تكتُّلات احتكاريَّة أرهقت الصُّنَّاع المحلِّيّين (Bouras, 2002, P.539-554; Faroqhi, 2005, P.4-6; Maniatis, 2001, P.357-368)، وأعاقت تحقيق التَّعاون المثالي الخَلدُوني، فسعت السَّلطنة إلى كَسر الاحتكارات ونظَّمت الطَّوائف الصِّناعيَّة لتحسين الإنتاج الصِّناعي، وقدَّمت المُساعدات والتَّسهيلات للعُثمانيين الرَّاغبين بتأسيس مَصانع جديدة (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج٢، ص٦٧٩، ٦٩٨-٧٠٠).

غير أنَّ تدهور وإغلاق عدد من المَصـــانع لم يكن يعني تدهور الإنتاج الصِّـــناعي ككُل، وإنَّما تَبَدَّى ازدهار الإنتاج الصِّناعي اليدوي في سبعينيات القرن التَّاسع عشر، فعلى سبيل المثال، فقد شـهدت المراكز الكبرى من السَّـلطنة تزايداً في الإنتاج اليدوي باسـتعمال أقمشـة مُتنوعة منها الحريريَّة والقطنيَّة، ونتجت هذه الزِّيادة عن جُملة من الأسباب، منها إلغاء بعض الرُّسوم الضَّريبيَّة الدَّاخليَّة المُؤثِّرة سلباً على الصِّناعة اليدويَّة (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج٢، ص٦٧٩، ٦٩٨-٧٠٠). ومع كل ما تقدَّم، يتبيّن محدودية تطبيق ذلك في السَّـــلطنة بخِلاف الاهتمام بالعمليات العسكريَّة.

وبالرُّجوع إلى ابْن خَلدُون يتَّضح أنَّه ميَّز بين العوامل الإنتاجيَّة، وذكر مِنها:

أ- العمل:

نظر ابْن خَلدُون إلى مدى إسـهام العمل في تطوير الاقتِصـاد ونمو الإنتاجيَّة، وقد حلَّله تحليلاً علميَّاً، مُشـــيراً إلى أنَّ الحاجة إلى الغذاء دفعت الأفراد إلى العمل، وقد ميَّز بين أنواع الأعمال الضَّـروريَّة والثَّانويَّة، وأكَّد على عدم إمكانيَّة أيَّ فرد إنجاز كل الصِّـناعات بمُفرده لتلبية مُتطلَّبات حياته، لذلك فإنَّ التَّعاون وتقسـيم العمل يُصـبحان ضـروريَّين ويعززان مُسـاهمة أفراد المُجتمع في الإنتاج الإجمالي وإنتاج الثَّروة (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ٢٧-٢٨، ٢٠٢، ٢٠٥، ١٤٤-١٤٥).

وكذلك أوضـــح ابْن خَلدُون أنَّ ازدياد الجهد المبذول في إنتاج أي ســـلعة يَرفع قِيمتها، وعلى العكس من ذلك، فإنَّ قيمة السِّـــلعة تنخفض عندما يقل الجهد فيها. وإلى جانب هذا، أورد أنَّ القيمة تزداد أيضـــاً مع ارتفاع مُسـتوى العُمران، وخاصـــةً مع التَّرف والغِنى المُجتمعي وزيادة الطَّلب على الأعمال، كما يُؤثر مُســـتوى العمل وجودتُه على العُمران؛ فكلَّما زاد العمل ارتقت المُجتمعات والعكس صحيح، فضلاً عن توضيحه أنَّ القيمة بمثابة وسيلة يكسب بها الفرد رزقَه، وبالتالي، فإنَّها يجب أن تتناسب مع مقدار العمل، فلا يمكن أن تكون أقل من الحدّ الأدنى، وإنَّما

ينبغي أن تُحقِّق الكِفاية الكامِلة، لتفادي الظُّلم الاجتماعي (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٤٤-١٤٥، ١٨٤؛ النبهان، ١٩٩٨، ص٢٢٢-٢٢٣).

وفي السَّلطنة العُثمانيَّة يلحظ القارئ أهمِّيَّة العمل في تنمية الاقتِصاد وتوفير الثَّروة، لذلك ظهرت شريحة كبيرة من العُمَّال، امتهنوا أعمالاً عدَّة في المُؤسَّسات والشركات والمحلّات وحتَّى في المنازل، ومن الأمثلة على ذلك من المُمكن البِدء بالعمل الزِّراعي، والقول: شكل الفلّاحون الجزء الأكبر من القُوى العاملة العُثمانيَّة حيث كانت الأراضي الزِّراعيَّة تُزرع بشَكل موسمي وتعتمد على العمل اليدوي، لكن فِيما بعد تسبَّبت مُشكلة العادات والتقاليد السائِدة بين الفلّاحين، وخاصةً مع توريث المهنة من الأب إلى الابن، واستخدام أدوات بدائيَّة، وعدم مَعرفة الفلّاحين بالتقنيَّات الزِّراعيَّة الحديثة ومُواكبة التَّطوُّرات، وفرض ضرائب كثيرة ومُتعدّدة عليهم، في إضعاف الزِّراعة العُثمانيَّة رغم خُصوبة التُّربة، وهذا يُبرز التناقُض بين تأكيد ابْن خَلدُون على قيمة العمل في تعزيز العمران وواقع السَّلطنة، وحتَّى بعد استيراد المعدّات والآلات الزِّراعيَّة الأجنبيَّة الحديثة، لم يكن بإمكان الفلّاحين العمل بها، فاستخدمت الدُّول الأجنبيَّة مع بدء استثماراتها الزِّراعيَّة في السَّلطنة الخبراء الأجانب لاستخدام التقنيّات المُتطوّرة، وتركت العمل اليدوي بأيدي العُثمانيين (Toprak 1981, P.13; Yazgan, 1982, P.17-43).

وفي الصِّناعة العُثمانيَّة ظهر أيضاً تناقُض بين رؤية ابْن خَلدُون وواقع العمل فيها، ففي حين أشار ابْن خَلدُون إلى تنمية العمل لاقتصاد المُجتمع ورفع قِيمته، يجِد القارئ أنَّ هدف دخول المَصانع العُثمانيَّة كان لتلبية الاحتِياجات العسكريَّة، ومع ازدياد عددها، فقد ازداد عدد العُمَّال فيها، وظهرت الزِّيادة في استانبول، وسالونيك، وأزمير، وبُورصة، وبيروت، وعدّ هذا جانباً إيجابيَّاً للعمل في السَّلطنة بغض النَّظر عن أهداف التأسيس، لكنَّ قلَّة العُمَّال المَهرة أدَّت إلى جلب الخُبراء الأجانب لاستخدام التقنيّات الحديثة، فنتج عن دفع المرتبات الباهظة لهؤلاء الخُبراء وتكاليف المعدَّات والمواد الخام العالية إلى إغلاق مُعظم المصانع (Güran, 1998, P.236-238; Hadar, 2009, P.137-161; Hülagu, 2008, P.69; Önsoy, 1988, P.47-52; Öztaş, 2004, P.13)، كما يُلاحظ بقاء أعداد العُمَّال في المصانع التي لم تُغلق مَحدود مُقارنة مع العاملين في الزِّراعة، إذ وصلتْ أعدادُهم قبيل الحرب العالميَّة الأولى إلى ٣٥.٠٠٠ عامِل فقط في المصانع الكبيرة (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج٢، ص٦٨٠).

وكانت الحُلول المُستخدمة لسدّ الفَجوة في القُوى العامِلة العُثمانيَّة وتدريب قوى مُؤهَّلة هي الاهتمام بالتَّعليم المِهني وإرسال الطُّلاب والعُمَّال إلى الدُّول الأجنبيَّة، فجرى افتتاح عدَّد من المدارس ومراكز التدريب لنشر التَّعليم المِهني، فضلاً عن ذلك، فقد أُرسِل عدد من الطلاب والعُمَّال إلى الدُّول الأجنبيَّة لتعلم المبادئ التِّقنيَّة واكتساب المهارات الحديثة، وقد استمرَّت البعثات حتَّى الحرب العالميَّة الأولى بهدف زيادة أعداد العُمَّال المَهرة وتنمية العمليَّة الإنتاجيَّة

(Karakışla, 1998, P.27-54; Vardağlı, 2009, P.33-44)، وبالطَّبع، فقد كانت هذه الحُلول مُتأخِّرة فبقيت الفَجوة بين العُمَّال المحليين والعُمَّال الأجانب واضِحة، وأثَّرت سلباً على مُستوى الإنتاجيَّة في بعض المَجالات.

وهُنا يظهر توافق الجهد المَبذول في السِّلع العُثمانيَّة مع رؤى ابْن خَلدُون في سنوات وتعارضه معها في أخرى بحسب الأحداث الدَّاخليَّة العُثمانيَّة، فعلى سبيل المِثال: يتَّضح استمرار العُثمانيين بإعطاء أُجُور زهِيدة للفلّاحين رغم مُضاعفة أعمالهم مع تنامي الاستثمارات الأجنبيَّة في السَّلطنة مثلما ذكر سابقاً، ويَلحظ القارئ أيضاً انخفاض أُجُور العُمَّال في الحرف اليدويَّة العُثمانيَّة مقارنةً مع العُمَّال الأجانب، كما يتبيَّن استغلال الوسطاء لبَرَاعَة النساء في الحرف اليدويَّة وشراء مُنتجاتهم بأُجُور زهيدة مُقابل بيعها للدول الأجنبيَّة بأسعار باهِظة (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج٢، ص٧٠٠-٧٠٤).

ومن تحليل العمل عند ابْن خَلدُون والعصر العُثماني يتَّضح تطابُق جزئي بين العمل في السَّلطنة ورؤية ابْن خَلدُون من حيث تمثيل العمل جزءاً رئيسيّاً من الثَّروة، مع الاعتراف بأهمّيّة تقسيمه وتنظيمه لتنمية العمليّات الاقتِصاديَّة، إلا أنَّ السُّلطات العُثمانيَّة لم تُطبِّق هذه الرُّؤية بشكل كامل، فقد أثَّرت الضَّرائب المُرتفعة والمُتعدّدة مُقارنةً مع الأجور المُنخفضة، والتَّفاوت بين العُمَّال المحلّيّين العُثمانيّين والأجانب، تأثيراً سلبياً على زيادة العمليَّة الإنتاجيَّة مُقابل انعكاسات إيجابيَّة مَحدودة.

ب-الظُّروف والمُؤثِّرات الطَّبيعيَّة والمناخيَّة:

أظهر ابْن خَلدُون مَدى إسهام العوامل الطَّبيعيَّة والمناخيَّة في الإنتاج، مُبيِّناً أنَّ الموقع الجُغرافي يُحدِّد نوعيَّة الإنتاج، والمناخ المُلائم يُنمِّيه، ويبرُز ذلك بتفسيره تأثير هذه العوامل على بنية أفراد المُجتمع، لكن ومع أهمِّيَّتها، إلَّا أنَّها لا تَضمن النَّجاح الإنتاجي وإنَّما تتطلَّب تدخُّلاً بشريّاً لتحويلها إلى نتاج اقتصادي مَلموس (ابن خلدون، ٢٠١٤، ص ٣٧٤-٣٨٣؛ دنيا، ١٩٩٣، ص٣٦-٣٧)، وأبَان ذلك بقولِه: "...وقد يحصّل له ذلك بغير سعي كالمطر المُصلح للزِّراعة وأمثاله إلَّا أنَّها إنما تكون مُعينة ولابد من سعيه معها كما يأتي...(ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٩٣)"، وهذا دليل على مقدرة كل من العوامل الطَّبيعيَّة والموقع الجُغرافي على تحسين الإنتاج الزِّراعي، لكنَّ النَّجاح الفِعلي تستوجب التَّنظيم البشري.

وقد يُلاحظ أنَّ موقع السَّلطنة الاستراتيجي جعلها مَركزاً للتِّجارة العالميَّة، وأسهم في تنمية التِّجارة والأنشطة الاقتِصاديَّة العالميَّة، فانطبق مع نظريَّة ابْن خَلدُون، إضافة إلى انفرادها بظُروف مناخيَّة مُعتدلة في أجزاء من أراضيها، وخاصَّةً القريبة من البحر المُتوسِّط مثل الأراضي

الأناضوليَّة حين شهدت تَزايداً كبيراً في الإنتاج الزراعي المُتنوّع وأسهمت إسهاماً إيجابيَّاً في تنمية التِّجارة المحلِّيَّة والعالميَّة.

لكن، مثلما أبَان ابْن خَلدُون، أنَّ الجهد البشـــري ضَـــروري لتحقيق الفائِدة من العوامل والظُّروف السَّـابِقة، ويلاحظ عدم اسـتفادة السَّـلطنة رغم امتلاكها هذا الموقع المُتميِّز وتمتُّع جزء من أراضيها بظُروف مناخيَّة مُناسبة، من هذه العوامل بسبب الأحداث المحلِّيَّة والخارجيَّة، أضِف إلى ذلك نقص الأيدي العاملة وعدم مُواكبة التَّطوُّرات، وفرض ضـــرائب مُرتفعة مع المُتطلَّبات العسـكريَّة، ما قلّل القُدرة على زيادة اسـتثمار الأراضـي الزِّراعيَّة، وسـمح للمُسـتثمرين الأجانب بالاستحواذ عليها ونَهب خيراتها، ولو جرى استِثمار المُؤثِّرات و الظُّروف كما أوضح ابْن خَلدُون، لكان بالإمكان الاستجابة لأي عمليّات تُعزِّز الإنتاج العُثماني، ويمكن إضافة ما يَدعم نظريَّة ابْن خَلدُون حول ضرورة دعم السياسات الحكوميَّة للجهد البشري الإنتاجي مع ضمان كافَّة مُتطلَّباته لتحقيق الاستفادة القُصوى من العمليَّة الإنتاجيَّة لكن دون تدخُّل له انعكاس مُفجع.

ج- رأس المال:

أشـــار ابْن خَلدُون إلى تحفيز رأس المال للعمليَّة الإنتاجيَّة، ومِقدار اعتمادها على رأس المال المُستثمر في المجالات الاقتِصاديَّة، ويفسِّر أيضـاً مُستوى تطوُّر العُمران في المُجتمعات المُســـتندة إلى رأس المال، ومن النَّظريَّة الخلدونيَّة يتجلَّى أنَّ رأس المال لا يُطوِّر العُمران فقط، وإنَّما يشـــهد المُجتمع بفضـــله ازدهاراً في الحياة الاقتِصـــاديَّة وتطوُّراً في مجالات الحياة على اختلاف أنواعها لارتباطه الكبير بها، وهذه النَّظريَّة كان من شـــأنها أن تنمي الإنتاج وتدعم الاقتِصـــاد العُثماني وتُحافظ على اسـتمراريَّة قوَّته ومنع الأزمات الاقتِصـــاديَّة المُحتملة في حال طُبِّقت بموجب نظام ماليّ متطوّر يُوفِّر جزءاً من الرَّأس مال للعمليَّات الإنتاجيَّة في أراضيها، لكن ما حدث هو إغفال اســـتثمار رأس المال العُثماني في العمليَّة الإنتاجيَّة بالقدر الكافي، وتوجيه الجزء الأكبر منه نحو رفد الخزائن السّلطانيَّة (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٨٤-١٨٥؛ إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج١، ص٩٧؛ نشـــأت، ١٩٤٤، ص٣١-٣٢) وتمويل الحروب وهو ما أدَّى إلى اســـتنزاف الخزائن وقيَّد الاســـتثمار الإنتاجي، وبقي على مدار القُرون بشـــكل محدود، ومن محاولات السَّلطنة لتوجيه رأس المال نحو بعض العمليَّات الإنتاجيَّة يتَّضح أنَّها قدَّمت في نهايات القرن التَّاسع عشر الدَّعم المالي والامتيازات للصِّناع المحلِّيِّين لتأسيس المصانع، سعياً منها في مُواجهة الصِّناعات الأجنبيَّة (Genç, 2014, P.89-90).

وكذلك يتبدَّى تقديم السُّلطات العُثمانيَّة الدَّعم المالي أيضـاً لتأسيس عدد من المشـاريع المُتميِّزة لتوسيع مساحات الأراضي المرويَّة في أنحاء السَّلطنة، وكان من أبرز هذه المشاريع ريّ حوالي ٥٠.٠٠٠ هكتار من أراضي قونية في العام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، بالإضافة إلى مشروع ريّ

مزارع النَّخيل في البصرة وتأسيس سدِّ الهنديَّة في العام ذاته (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج٢، ص٦١٩)، بيد أنَّ الدعم لهذه المشـــاريع وغيرها جاء مُتأخِّراً، ولهذا يمكن التَّأكيد على إخْفاق السَّلطنة في تنمية العمليَّة الإنتاجيَّة كما يجب، لأنَّ دعمها لم يكن كافياً لتحقيق تحوُّل جوهريّ في العمليَّة الإنتاجيَّة.

٢- الكسب والرزق:

أوضـــح ابْن خَلدُون الفرق بين الكســـب والرِّزق في إطار تحليله للمُجتمعات والأنظمة الاقتِصـاديَّة، ومن فهمه العميق للظَّواهر الاجتماعيَّة والاقتِصـاديَّة فقد توصـل إلى أنَّ الكسـب هو كل ما يحصـل مِنه مَنفعة شـخصـيَّة للفرد أي أنَّه مُرتبط بقِيمة العمل، في حِين أشـار إلى الرِّزق بأنَّه المنفعة الصَّـافية النَّاتجة عند الإنفَاق في احتِياجاته (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٩٣)، وهذا ينطبق على ما كان في السَّـلطنة أيضـاً إذ اعتمد المُجتمع العُثماني على قيمة العمل باختلاف أنواعه المُتمثِّلة بالأعمال الزِّراعيَّة والصِّـناعيَّة والتِّجاريَّة والعسـكريَّة والإداريَّة والخدميَّة...إلخ في الرزق مع فارق بينهما في اختلاف مِقدار الرِّزق وفقاً للطَّبقات الاجتماعيَّة، إذ كانت الطَّبقات العُليا تحظى على الدَّوام بِفرص رزق أعلى من الطَّبقات الدُّنيا.

٣- الأسعار:

قدَّم ابْن خَلدُون مفهوماً اقتصـــاديَّاً يتمحور حول الديناميكية المُتغيرة للأســـعار في المُجتمعات، مُشيراً أنَّها ليست ثابِتة، وإنَّما تتغيَّر بِفعل الظُّروف والأحداث المُحيطة بِها، وبحسب طبيعة المُدن، إن كانت كبيرة وشهدت عمراناً بشريَّاً، أو صغيرة وعدد سُكَّانها قليلاً ولم تشهد نوعاً من العُمران البشـــري، بل حافظت على مَوروثها التَّقليدي القائِم على الاكتفاء الذَّاتي وتوفير الضَّـروريات اللَّازمة للاسـتمرار (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٨٣). ففي المُدن الكُبرى، أدَّت كل من زيادة الإنتاج ووفرة السِّلع الضَّروريَّة في الأسواق وحصول كل فرد على مَخزون يكفيه لمُدَّة لا بأس بها، إلى انخفاض أسعارها. وعلى العكس من ذلك، فإنَّ أسعار السِّلع الكماليَّة ارتفعت بشكل كبير، حيث أرجع ذلك إلى شـراء الأغنياء السِّـلع الكماليَّة، فتزداد أسـعارها مع ندرة توافرها في الأسـواق. أمَّا المُدن الصـغيرة، فإنَّ ضـعف الإنتاج زاد تكلفة السِّـلع الضَّـروريَّة، بينما انخفضـت أسـعار السِّـلع الكماليَّة لعدم شـرائها مع قِلَّة المداخيل الماليَّة، بيد أنَّ هذه القاعدة في جميع المُدن قد تتغيَّر في حالة الاحتكار السِّلعي (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٨٣).

ومِن الواضِـح أنَّ أسـعار السَّـلطنة اختلفت عن النظريَّة الخَلدونيَّة، لأنَّ مُعظم المُجتمع العُثماني لم يهتمُّ كثيراً بالكماليَّات، باسـتثناء قلةٍ قليلةٍ من النُّخبة الغنيَّة، ولم تكن السَّـلطنة تصـنع السِّلع الكماليَّة، وإنَّما استمرَّت لعدَّة قرونٍ في استيرادها، فبقيت أسعارها مُرتفعة في كلٍّ من المُدن الكُبرى والصُـغرى. في حِين خَضـعت أسـعار الضَّـروريات للإشـراف المُباشـر للسَّـلطنة عبر نظام

التســـعير "النرخ" (Narh) (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج١، ص١٠٠). وقد حدَّد هذا النِّظام السِـــعر الأعلى لبيع بعض المُنتجات في حال ارتفاع أســـعارها، بهدف منع اســـتغلال التُجّار للمُســتهلكين، وتحقيق التَّوازن بينهما. كما كان يشـمل فرض عُقوبات على من يتجاوز الأسـعار المحددة. وعلى سبيل المثال، كان قاضي استانبول مَسؤولاً عن تحديد أسعار المُنتجات الضَّروريَّة في اسـتانبول، بمُسـاعدة المُحتسـب، لِضـمان عدم رفع الأسـعار وإلحاق الضـرر بفئات المُجتمع (Bilgin, 2007, CII, P.155-165; Kütükoğlu, 1978, P.22-25; Kütükoğlu, 1984, P.126-128; Sahillioğlu, 1967, P.1-2, 36-40, 50-56).

غير أنَّ السَّـــلطنة واجهت تحدِّيات مع ارتفاع الأســـعار، وكان من أبرزها الحُروب العُثمانيَّة–الخارجيَّة، وانقِطاع الإمدادات، وفُقدان الأراضـي المُنتجة لبعض السِّـلع، بالإضـافة إلى سُـوء المواسـم الزِّراعيَّة، والمَجاعات، والأوبئة، وغيرها من العوامل. ويتبدَّى، على سـبيل المثال، ارتفاع أسـعار الحُبوب في اسـتانبول مُنذ أواخر القرن الخامس عشـر وبداية القرن السـابع عشـر بسبب نقص الحُبوب في أنحاء السَّلطنة، حيثُ تضاعَفت الأسعار إلى ما يُقارب خَمسة إلى عَشرة أضـعاف سِعره الأصـلي، وامتدَّ هذا الارتفاع ليشـمل أنحاء مُختلفة من السَّـلطنة (Stavrianos, 1961, P.126).

خامساً: دور الدّولة في التَّأثير على الاقتِصاد:

تنوَّعت أدوار الدّولة المُؤثِّرة على الاقتِصـــاد من مرحلة إلى أُخرى، بناءً على مُســـتوى التقدُّم العُمراني في المُجتمعات، وكذلك على عُمر الدّولة من مراحل تأسيسها وحتَّى انهيارها. وفي هذا المَوضع مِن المُمكن تَسليط أضواء على هذه الأدوار على النَّحو الآتي:

١– الأنشطة الاقتِصاديَّة:

ناقش ابْن خَلدُون دور الدّولة في التَّأثير على الاقتِصـــاد من جوانب عِدَّة، ظهر منها التَّدخُّل في مجالي الإنتاج والتِّجارة الذي يحدث حين تُعاني خزائِن الدّولة من عجز ماليّ ناجم عن ضـــعف إيرادات الضَّـــرائب، وهذا يحصـــل عادةً في نهاية عُمر الدّولة، حيث يتزامن معه تداعيات سـلبيَّة تُؤثِر على أفراد المُجتمع وخُصـوصـاً الفلاحين والتُّجَّار مع تدهور أعمالهم، لما للدّولة من نُفوذ احتكاري في البيع ومقدّرتها على إجبار الفلاحين والتُّجَّار على شـــراء سِـــلعها بأسعار مُرتفعة تُغطِّي نفقات الإنتاج وتحقِّق نسبة جيِّدة من الأرباح، لكنَّ هذه السِّلع قد تكسد في الأسواق بسبب ارتفاع أسعارها، ولا يتمكن التُّجَّار والفلَّاحون من بيعها حتَّى بأرباح بسيطة، بل قد يُجبرون على بيعها بأسعار أقلَّ من رأس مالها، فيفضي إلى خسارات فادحة، ويزيد ضعف الدّولة (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٤٠–١٤٤؛ عبد المولى، ١٩٨٩، ص٢٠–٢٢).

وفي السَّـلطنة، تظهر أمثلة مُماثلة في عواقِبها الضَّـارَّة النَّاتجة عن تدخُّل السَّـلطنة في الإنتاج والتِّجارة، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، فقد نتج عن تدخُّل السُّلطات العُثمانيَّة في

تحديد أسعار المُنتجات وتوزيع السِّلع في الأسواق نتائج إيجابيَّة طفيفة انعكست في بادئ الأمر على السُّكَّان من تثبيت الأسعار والسَّعي لتخفيضها حتَّى تتناسب مع فئات المُجتمع، لكنَّه في بعض الأحيان أضرَّ بالتُّجَّار والفلاحين (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج١، ص٢٨٢)، ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ نَجَم عن تزايد التَّدخُّل المتزامن مع التَّضخُّم المالي وغزو البضائع الأجنبيَّة للأسواق العُثمانيَّة، وبالمُقابل تصدير المُنتجات الخام إلى الخارج، أن ظهرت مشاكل اقتصاديَّةٌ أدَّت إلى إفلات زمام الأمور من يد السُّلطات العُثمانيَّة، ولم تعد قادرة على السَّيطرة على الأسعار وتحديد السِّلع في الأسواق، فانقلبت الأمور سلباً وتفاقمت بشكل أضرَّ بفئات المُجتمع، بل وحتَّى السُّلطات العُثمانيَّة، مُقابل إفادة الدُّول الأجنبيَّة.

وبالرُّجوع إلى ابْن خَلدُون، فقد كشف أيضاً أنَّ تكرار هذه السِّياسات يُفسد الجِباية مع مُرور الوقت، ويُؤكِّد ذلك قائِلاً: "...فإذا انقبض الفلَّاحون عن الفِلاحة وقعد التُّجَّار عن التِّجارة ذهبت الجِباية جملة أو دخلها النّقص المُتفاحش، وإذا قايس السُّلطان بين ما يحصل له من الجِباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدّها بالنِّسبة إلى الجِباية أقلّ من القليل...(ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٤٢)"، وهذا ما انطبق على السَّلطنة أيضاً. فعلى سبيل المثال، كان من أسباب قلَّة إنتاج الحُبوب إضافةً للأسباب السَّالِفة، هو إجبار الفلاحين والمُنتجين على بيعها بأسعارٍ منخفضةٍ، تقلُّ بأضعافٍ مُضاعفةٍ عن أسعارها في الأسواق، فأحجم الفلاحين عن إنتاجها بسبب خسائرهم الفادِحة (إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج١، ص٢٨٢)، ونَجَم عن هذا التَّراجع نُقْصَان الضَّرائب المدفُوعة للسُّلطات العُثمانيَّة، نتيجة تدخُّلها في إنتاج الحُبوب.

ومن هذا المُنطلق، يدعو ابْن خَلدُون الدّولة إلى عدم التَّدخُّل في النَّشاطات الاقتِصاديَّة، لضمان استمراريَّة المُنافسة وتنمية الأرباح، وتحقيق إيرادات أكبر للدّولة مِن تدخُّلها السَّلبي تساعدها على سدِّ جزءٍ من العجز المالي (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٤٢-١٤٣)، وبالفعل فإنَّ السُّلطات العُثمانيَّة لو طبَّقت نظرية ابْن خَلدُون هذه، لتمكَّنت من تحفيز الفلاحين والمُنتجين على الإنتاج المُبتكر، وتخلَّصت من الفتور والتَّراجع النَّاتج عن ضعف الهمَّة، ولتمكَّنت من جني إيرادات ضريبيَّة أفضل.

٢ – الضَّرائب:

بقيت الضَّرائب على مرِّ التاريخ إحدى القواعد الرئيسة للماليَّة العامَّة لأيّ دولة، ولا يزال هذا المبدأ سارياً في الدُّول الحديثة، إذ يُنظَر إلى الأنظمة الضَّريبيَّة كأساس لدعم الاقتِصاد وضمان العدالة الاجتماعيَّة. وبناءً على ذلك، فقد حلَّل ابْن خَلدُون الضَّرائب وما يتبعها من الأعمال التابعة للدّولة تحليلاً معمَّقاً، مُعرِّفاً إيّاها ومُبيِّناً أسباب زيادتها وتراجعها. وقد أوضح أنَّ الضَّرائب في بدايات عهد الدّولة تكون ضئيلة، غير أنَّها تحقِّق إيرادات ضخمة مقارنةً بنفقات

الدّولة المحدودة، أمّا في نهايات عهد الدّولة، فإنَّ الضَّـرائب تزداد وتُصـبح أكثر تعقيداً دون أن تلبّي احتياجات الدّولة بسـبب تزايد النفقات الناجِم عن مظاهر الترف. ومع محاولات الدّولة المُستمرَّة لزيادة الضَّـرائب، إلَّا أنَّ إيراداتها تُواصِـل الانخفاض، لأنَّ هذه الزيادة تضـعف عزيمة أفراد المُجتمع، فتنخفض مداخِيلهم الماليَّة، ويُصبح الفارق واضـحاً بين ما يحقِّقونه من دخل وبين ما يتعيَّن عليهم دفعه من ضـرائب، فتتأثَّر إيرادات الدّولة سلباً رغم ارتفاع الضَّـرائب، ويؤدّي إلى ركود الأسواق. ومن هذا، يُحذِّر ابْن خَلدُون من المُبالغة في فرض الضَّرائب ودورها في إضعاف العُمران (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٤٠؛ عبد المولى، ١٩٨٩، ص٢٩-٣٤).

كما توصَّل في نظريَّته عن الضَّرائب إلى مُستوى الارتباط الوثيق بين مُعدَّلات الضَّرائب وإيرادات الدّولة، فأظهر أنَّ الدّولة عِندما تلتزم بالمبادئ الدَّينيَّة وتفرض الضَّـــرائب باعتدال، فإنَّ ذلك يُقلِّل الأعباء المُجتمعيَّة، ويُخفِّف الأزمات الاقتِصـاديَّة، ويُنمي الأنشـطة الاقتِصـاديَّة، أمَّا عندما تفرض الضَّـرائب بشـكل مفرط، فإنَّ ذلك ينعكس سـلباً على الاقتِصـاد، ويُضـعف القُدرة الإنتاجيَّة (ابن خلدون، ٢٠٠٩، ص ١٤٠)، وممَّا سـبق، يتبدَّى تأكيد ابْن خَلدُون على ارتباط نجاح الدّولة واستقرارها بتوازن الدخل والنفقات، والخلل في هذا التَّوازن يُسرِّع انهيار الدّولة.

وعلى غِرار النَّظريَّات الخلدونيَّة، فقد التزمت السَّـلطنة منذ تأسـيسـها بمبادئ الشـريعة الإسلاميَّة، وأسَّست نظاماً ضريبياً يعتمد على الضَّرائب الشرعيَّة الإسلاميَّة، إلى جانب الضَّرائب العرفيَّة وهي ضرائب تفرضـها السُلطة السِّياسيَّة استناداً إلى سُلطتها التشريعيَّة لمُواجهة الخدمات العامَّة والنفقات الاستثنائيَّة. وهذه الضَّرائب، وإن كانت عرفية، إلا أنَّها جائزة بشرط أن لا تتجاوز حدود الشـــريعة ولا تتعارض معها (Akdağ, 1974, P.509; Ekinci, 2008, P.295; Kazici, 2005, P.62-63).

وقد فُرِضَـت الضَّـرائب العرفيَّة في بادئ الأمر على فئات المُجتمع وعلى ما يملِكونه أو ينتِجونه في أوقات الحرب، وخاصَّـةً عندما تُعاني السُّلطات العُثمانيَّة من عوز في الموارد الماليَّة، لكنَّها تحولت فيما بعد إلى ضرائب إلزاميَّة واستمرَّت بمَطِيّة تخفيف الأزمات الماليَّة، فتأثَّرت فئات المُجتمع سـلباً (Ekinci, 2008, P.295)، وكما تنبأ ابْن خَلدُون، فإنَّ المبالغة في الضَّـرائب لم يســـد العجز المالي للسَّـــلطنة، بل على العكس، فقد تفاقمت الأزمات الماليَّة وزادت القروض العُثمانيَّة-الأجنبيَّة (Pamuk, 2005, P.6)، ممّا جعلها في حلقة مفرغة من الديون والضَّـــرائب المُتزايدة دون حل حقيقي للأزمات الماليَّة الخانِقة. وهذا مثال يوضِّـــح توازي آراء ابن خلدون الضَّـــريبيَّة مع الواقع العُثماني، فقد كان من المُمكن تجنُّب الأزمة الماليَّة بتطبيق نظام ضـــريبي مُتوازن يُحقِّق العدالة ويحفِّز الأنشطة الاقتِصاديَّة.

٣- النُّقود:

أكَّد ابْن خَلدُون على التَّرابط الوثيق بين النُّقود وتنمية الأنشطة الاقتِصاديَّة، مُوضِّحاً أنَّ سكَّ النُّقود وظيفة دينيَّة تابِعة للدّولة، تهدف إلى إصدار النُّقود المُتداولة في أرجاء الدّولة وحمايتها من الغِشّ والتَّلاعب، إلى جانب مُراقبة قِيمتها ومَنعها من التَّدهور والانخفاض، وذلك لإضفاء الشَّرعيَّة على النُّقود في التَّداول والتَّبادل في أنحاء الدّولة واستمرار الاستِقرار المَالي ومنع التَّضخُّم المُحتمل، وتعزيز النُّمو الاقتِصادي (نشأت، ١٩٤٤، ص٧٣-٧٧).

ومن الواضح أنَّ السُّلطات العُثمانيَّة اهتمَّت، مِثلما أشار ابْن خَلدُون، اهتماماً كبيراً بالنُّقود، فسنَّت القوانين المُتخصِّصة بإصدار النُّقود، وقد جرت العادة أن يتمَّ سكُّ نقود جديدة فور تنصيب كلِّ سلطان عثمانيّ مع تحديد قيمتها، فاتَّبعت ما يتوافق مع رؤية ابْن خَلدُون واعتمدت على العملات الذهبيَّة والفضيَّة حتَّى أواخر القرن السادس عشر، لكنَّ ذلك لم يستمر طويلاً، فقد شهدت السَّلطنة تدفُّق الفضَّة من الأمريكيَّتين إلى غرب أوروبا، وبالتَّالي السَّلطنة، فتراجعت قيمة العملة العُثمانيَّة (أوغلي، وآخرون، ١٩٩١، ج١، ص ٦٦٦،٦٦٣-٦٦٧؛ إينالجيك، وكواترت، ٢٠٠٧، ج١، ص٧١).

ترافق هذا الانخفاض مع عدَّة تأثيرات سلبية محلِّيَّة ودوليَّة طوال القرون التالية وحتَّى القرن التَّاسع عشر، فأجبرت السَّلطنة على خفض قيمة العملة، والأدلَّة على ذلك كثيرة، منها إقدام السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨-١٨٣٩م) على خفض قيمة العملة ما يزيد عن خمس وثلاثين مرَّة (Pamuk, 1987, p.56-57) فأصبحت كمِّيَّتها قليلة جداً، فاستغلَّت الدُّول الأوروبيَّة ذلك، وأرسلت دفعات من النُّقود الأوروبيَّة المُزوَّرة لتُغرق الأسواق العُثمانيَّة. وقد لجأت السُّلطات العُثمانيَّة إلى إيجاد حلولٍ بديلةٍ فسمحت باستعمال الكمبيالات (باموك، ٢٠٠٤، ص٣٠٢)، وأصدرت عدَّة أوراق نقدية لمواجهة المشاكل الماليَّة (Birdal, 2010, P.25-27). غير أنَّ هذه الحُلول لم تُؤت ثمارها كما كان مُتوقَّعاً، فابتدأت مرحلة جديدة من الاقتراض المحلِّي ومن ثمَّ الخارجي (Birdal, 2010, P.25-27)، وكان لذلك عواقب وخيمة على الاقتِصاد العُثماني، وما سبق دليل واضح على أهمّيّة رأي ابْن خَلدُون في الحفاظ على قيمة النُّقود في تنمية الاقتِصاد، وبالتَّالي حماية الدُّول من الانهيار المُحتمل.

نتائج البحث: نتج عن البحث جُملة من النَّتائِج يُمكن إجمالها حسب الآتي:

- لم تنبُعْ مكانة مُؤلف ابْن خَلدُون "العبر وديوان المبتدأ والخبر" بوصفه مُؤلَّفاً تاريخيّاً بحتاً فحسب؛ وإنَّما تجاوزت ذلك لتشمل مجالات مُتعدِّدة، فقد قدَّم إطاراً فكرياً مُعمَّقاً قادراً على التَّأثير والتَّفاعل مع مُتطلبات الأجيال الجديدة، ورغم أنَّ بعض أفكاره الاقتِصاديَّة قد تبدو قديمة أو محدودة، وخاصَّة المُتعلِّقة بالزِّراعة والتِّجارة، إلَّا أنَّ ما قدَّمه من رؤى اقتصاديَّة أخرى عزَّز فهم ديناميكيَّات

الاقتِصاد المُعاصر، وقدَّم إرشادات للإدارة المُجتمعيَّة الفعَّالة، مع ضمان تأمين مُتطلَّبات العَصر الحَاضر والاستِعداد لمُستقبل متطوّر.

- تناقضت رؤى ابْن خَلدُون حول الزِّراعة ودورها في استقرار المُجتمع تناقضًاً جزئيًّاً مع السياسات العُثمانيَّة المُركّزة على الفائض الزراعي لدعم الخزينة، ومع جهودها لتعزيز الإنتاج الزراعي، فقد واجهت عقبات حالت دون تحقيق النَّتائج المرجوَّة، وهذا يؤكِّد صحَّة فكر ابْن خَلدُون، لذلك من الضروري التَّدخُّل لتحسين مَعيشة المُزارعين وتنظيم الإنتاج، عوضاً عن رفد الخزينة فقط.
- تُظهر رؤى ابْن خَلدُون فهماً عميقاً للمبادئ الاقتِصاديَّة، وخاصَّة فيما يتعلَّق بمزايا احتكار السِّلع والانخراط في التِّجارة الخارجيَّة، ومن المُؤسف أنَّ السُّلطات العُثمانيَّة لم تتبنَّ هذه المفاهيم بشكل كامل لتعزيز الاقتِصاد الوطني، حتَّى إنَّها أهملت حماية الصِّناعات المحلِّيَّة وافتقرت إلى استراتيجيات فعَّالة لحماية التِّجارة الدَّاخليَّة، الأمر الذي قوَّض الاستقرار الاقتِصادي للسَّلطنة.
- عند مُقارنة رؤية ابْن خَلدُون حول العمليَّة الإنتاجيَّة مع السياسة الإنتاجيَّة العُثمانيَّة، يتبيَّن فشل العُثمانيِّين في تطبيق العديد من الرؤى الخلدونيَّة، بما في ذلك المُساواة في الأجور. ومع ذلك، فإن تبنِّي هذه الرؤى كان من شأنه أن يعزِّز النُمو الاقتِصادي والإنتاجي العثماني في مُختلف القِطاعات.
- لقد عبَّر ابْن خَلدُون عن رُؤى ترتبط بالمشهد الاقتِصادي اليوم، وأكَّد الحاجة إلى سياسات اقتصادية تحمي الإنتاج المحلِّي وتعزز التجارة الخارجيَّة، فكان إغفال السَّلطنة لهذه الرؤى سبباً في انحدارها.
- فشلت السَّلطنة في تبني العديد من التقنيّات الاقتِصاديَّة الأجنبيَّة، ولو طبَّقت مبادئ ابْن خَلدُون بشكل أفضل لكانت قد خفَّفت بعض الأزمات الاقتِصاديَّة العُثمانيَّة.
- إنَّ السياسة الضَّريبيَّة المُتوازنة ضروريَّة للاستقرار الاقتِصادي، وهي النقطة التي أكَّدها ابْن خَلدُون، ورغم محاولة السُّلطات العُثمانيَّة تطبيق هذا النهج في بعض السنوات، لكنَّ التوسُّع العسكري المُستمر أجبرها على فرض ضَّرائب مُرتفعة ومُتعدِّدة على السُّكَّان، وخاصَّة على المنتجين، وقد شكَّل هذا عبئاً اقتصاديًّاً عارماً، ولم يكن هناك اهتمام كاف بتطبيق سياسات توازن بين الإنفاق العسكري والاستِثمار في القطاعات الإنتاجيَّة. ولو تبنَّت السَّلطنة الرُّؤية الخَلدونيَّة حول السياسة الضَّريبيَّة ووجَّهت رأس مالها نحو الاستثمارات الإنتاجيَّة، لازدهر الاقتِصاد العُثماني محليًّاً وحقَّق نُمواً على الساحة الدوليَّة.

- استمرَّت السَّلطنة في الاعتماد على الزِّراعة كمصدر رئيسي لاقتصادها، غير أنَّ المجالات الاقتِصاديَّة الأخرى مثل الصِّناعة والتِّجارة لم تحظ باهتمام كبير، وهو ما أسهم في انخِفاض النُمو الاقتِصادي على المدى الطَويل، ويُسلِّط هذا الافتقار إلى التنوُّع الاقتِصادي على صحَّة الفكر الخَلدُوني حول ضرورة تنمية القِطاعات غير الزِّراعيَّة كجزء من استراتيجيَّة النُمو المُستدام.
- لقد أدرك ابْن خَلدُون مكانة الصِّناعة في الاقتصاد، لِذلك كان من المُمكن أن يؤدِّي تبني العُثمانيِّين لسياسات صناعيَّة مُبتكرة إلى تحسين الصِّناعة المحلِّيَّة، وتعزيز قدرتها على المُنافسة الدوليَّة.
- إنَّ كلاً من ابْن خَلدُون والسَّلطنة كانا على دراية بمكانة النُّقود، وقد كانت الرؤية الخلدونيَّة حول النُّقود والنظام المالي مُتوافقة في كثير من جوانبها مع واقِع الاقتِصاد العُثماني، حتَّى إنَّ تحذيراته كانت حاضرة في الواقِع العُثماني عندما أغرق الذهب والفضَّة أسواق السَّلطنة، دون أساس اقتصادي مَتين لدعم هذا التدفُّق.
- أدى تدخُّل السَّلطنة غير المَدروس في الأنشطة الاقتِصاديَّة وتوجيه الإنتاج المحلِّي إلى نتائج عكسيَّة، ولو طبَّقت نظريَّة ابْن خَلدُون في المُوازنة بين التنظيم والحرّيّة التِّجاريَّة، لربَّما شجَّعت الفلاحين والتجّار على زيادة الإنتاج، وبالتَّالي تحقيق عائِدات ضريبيَّة أفضل.

التوصيات والدروس المستفادة:

- الاستفادة من مُؤلَّف ابْن خَلدُون لتوجيه الدِّراسات الأكاديميّة، والاستعانة بها في تحليل الأزمات الاقتِصاديَّة الحاليَّة؛ لتفادي عثرات الماضي والانتفاع من التَّجارب النَّاجحة، وهذا يُؤكد استمراريَّة فكره الاقتِصادي في مُعالجة القضايا الاقتِصاديَّة في الحاضر والمُستقبل.
- ضَرورة اعتماد سياسة حكوميَّة اقتصاديَّة مَرنة لمُواجهة التحدِّيات الاقتِصاديَّة المُحتملة بأسرع وقت مُمكن، مع ضرورة المُوازنة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتِصاديَّة، لتجنُّب الأخطاء العُثمانيَّة والاستفادة من الآراء الاقتِصاديَّة الخلدونيَّة في بناء سياسة اقتصاديَّة قويَّة.
- وجوب تنظيم النظام الضريبي لتحقيق العدالة الضَّريبيَّة مِثلما أوضح ابْن خَلدُون؛ وهذا يساعد على منع تكرار الأخطاء العُثمانيَّة، والحفاظ على الاستقرار المُجتمعي وتخفيف العبء على شرائحه، وخاصَّة الطَّبقات المُنتجة، وتحسين قُدراتهم الإنتاجيَّة دون المساس برفاهيتهم الماليَّة.
- يجب الاستثمار في التَّعليم والتقانة لتمكين الأجيال القادمة من تطوير الكفاءة الإنتاجيَّة، وتقوية التكيُّف مع التحوُّلات الاقتِصاديَّة العالميَّة.
- يمكن الاستفادة من فكر ابْن خَلدُون لتحفيز الصِّناعات المحلِّيَّة من تشجيع الحُكومات للصناعات المحلِّيَّة عبر إزالة الأعباء الضَّريبيَّة المُفرطة، وتوفير بيئة مُستقرّة، وتشجيع الاستثمار في الصِّناعات الحديثة ومُواكبة التقدُّم التكنولوجي؛ لتحقيق إنتاجيَّة صناعيَّة فعّالة تُنافس الصناعات العالميَّة.
- وجوب اعتدال التدخُّلات الحكوميَّة في الأنشطة التِّجاريَّة، والحرص على خلق بيئة تجاريَّة تشجِّع الابتكار والنُمو، مع ضمان تنظيم تبادل السِّلع والخبرات، ومنع الاحتكار.

المصادر والمراجع:

ابْن خَلدُون، عبد الرحمن بن محمد. (١٩٨٤). مقدمة ابْن خَلدُون. ط٥. دار القلم، بيروت.

ابْن خَلدُون، عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٩). تاريخ ابْن خَلدُون العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. اعتنى به أبو صهيب الكرمي. بيت الأفكار الدُّولية. الرياض.

ابْن خَلدُون، عبد الرحمن بن محمد. (٢٠١٤). مقدمة ابْن خَلدُون. تحقيق علي عبد الواحد وافي. ط٧. دار نهضة مصر. القاهرة.

أوزوتونا، يلماز. (١٩٩٠). تاريخ الدولة العُثمانيَّة. ترجمة عدنان سليمان. مراجعة محمود الأنصاري. شركة الهلال للمساهمة. استانبول.

أوغلي، أكمل الدين إحسان، صالح، صالح سعداوي. (٢٠٠٣). الثقافة التركية في مصر: جوانب من التفاعل الحضاري بين المصريين والأتراك. مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية إرسيكا. استانبول.

أوغلي، أكمل الدين إحسان، وآخرون. (١٩٩١). الدّولة العُثمانيَّة تاريخ وحضارة. ترجمة صالح سعداوي. مركز الفنون والثقافة الإسلامية. استانبول.

إينالجيك، خليل، كواترت، دونالد. (٢٠٠٧). التاريخ الاقتِصادي والاجتماعي للدولة العُثمانيَّة ١٣٠٠-١٦٠٠م. ترجمة عبد اللطيف الحارس. دار المدار الإسلامي. بيروت.

باموك، شوكت. (٢٠٠٤). التاريخ المالي للدولة العُثمانيَّة. ترجمة عبد اللطيف الحارس. دار المدار الإسلامي. بيروت.

حرب، محمد. (٢٠١٢). العُثمانيون في التاريخ والحضارة. ط٣. دار القلم. دمشق.

حوراني، ألبرت، خوري، فيليب، ويلسون، ماري. (٢٠١٦). الشرق الأوسط الحديث. ط١. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة.

داودي، الطيب. (٢٠١٤). بداية أسطورة مؤسس علم الاقتِصاد الحديث الرائد ابْن خَلدُون. ط١. دار الرواد. ليبيا.

دنيا، شوقي أحمد. (١٩٩٣). علماء المسلمين وعلم الاقتِصاد ابْن خَلدُون مؤسس علم الاقتِصاد. دار معاذ للنشر والتوزيع.

عبد المولى، سيد شوربجي. (١٩٨٩). الفكر الاقتِصادي عند ابْن خَلدُون الأسعار والنُّقود دراسة تحليلية. إدارة النشر والثقافة. الرياض.

عيسوي، شارل. (١٩٨٥). التاريخ الاقتِصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ترجمة سعد رحمي. ط١. دار الحداثة. بيروت.

كواترت، دونالد. (٢٠٠٠). الدّولة العُثمانيَّة ١٧٠٠-١٩٢٢م. ترجمة أيمن الأرمنازي. ط١. مكتبة العبيكان. الرياض.

كوندز، أحمد آق وأوزتوك، سعيد. (٢٠٠٨). الدّولة العُثمانيَّة المجهولة. وقف البحوث العُثمانيَّة. استانبول.

مانتران، روبير. (١٩٩٣). تاريخ الدّولة العُثمانيَّة. ترجمة بشير السباعي. ط١. دار الفكر للدراسات. القاهرة.

النبهان، محمد فاروق. (١٩٩٨). الفكر الخَلدُوني من خلال المقدمة. ط١. مؤسسة الرسالة. بيروت.

نشأت، محمد علي. (١٩٤٤). رائد الاقتِصاد ابْن خَلدُون. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة.

يسري، عبد الرحمن. (٢٠٠٦). إسهام عبد الرحمن بن خَلدُون في الفكر الاقتِصادي. مؤتمر الإسهامات الاقتِصاديَّة لابْن خَلدُون. دراسات اقتصادية إسلامية. الرياض. المجلد الثالث عشر. العدد الثاني.

References:

A´goston, Ga´bor, Masters, Bruce Alan. (2009). Encyclopedia Of The Ottoman Empire. Infobase Publishing. New York.

Accounts And Papers. (1839). Correspondence Relatıve To The Contınuance Of Monopolıes In The Domınıons Of Turkey. Inclosure 1 in NO. 13 (Mr. Vice Consul Charnaud to Viscount Palmerston Smirna). Printed By T. R. Harrıson.

Akdağ, Mustafa. (1974). Türkiye'nin Iktisadi Ve Içtimai Tarihi C. 1, Cem Yayınevi. Istanbul.

Bilgin, Arif. (2007). Narh Listeleri Ve Üsküdar Mal Piyasası (1642-1708). Iv. Üsküdar Sempozyumu. Ed. Coşkun Yılmaz. Cilt: II. P-P: 155-191. Istanbul.

Birdal, Murat. (2010). The Political Economy Of Ottoman Public Debt Insolvency And European Financial Control In The Late Nineteenth Century. I.B. Tauris Publishers.

Bouras, Charalambos. (2002). Master Craftsmen, Craftsmen, And Building Activities In Byzantium. In Angeliki E. Laiou (Ed.). The Economic History Of Byzantium: From The Seventh Through The Fifteenth Century. Washington.

Compagnie Generale Des Comptoir Levantins Memoir et Documents Sur Le Commerce Des Pays D'Europe. (1850). Impremerie Centrale De Napoléone. Paris.

Département De L'agriculture Et Du Commerce. (1852). Annales Du Commerce Extérieur France. Librairie Administrative De L'aul Dupont. Paris.

Ekinci, Ekrem Buğra. (2008). Osmanlı Hukuku Adalet Ve Mülk. Arı Sanat Yayınları. Istanbul.

Faroqhi, Suraiya. (2005). Understanding Ottoman Guilds. In Suraiya Faroqhi And Randi Deguilhem (Eds). Crafts And Craftsmen Of The Middle East: Fashioning The Individual In The Muslim Mediterranean. London.

Genç, Mehmet. (2014). Osmanli İmparatorluğunda Devlet Ve Ekonomi. Ötüken Neşriyat. İstanbul.

Geyikdağı, V. Necla. (2008). Osmanlı Devleti'nde Yabanı Sermaye 1854-1914. Hil Yayın. İstanbul

Güran, Tevfik. (1998). Tanzimat Döneminde Devlet Fabrikaları. 150. Yılında Tanzimat. Yay. Haz. Hakkı Dursun Yıldız. Ttk Yayınları. Ankara.

Hadar, Gila. (2009). Selanik'te Yahudi Tütün Işçileri: Toplumsal Ve Etnik Mücadele Bağlamında Cinsiyet Ve Aile. Osmanlı Döneminde Balkan Kadınları Toplumsal Cinsiyet, Kültür, Tarih, Der. Amila Butuovic Ve Irvin Cemil Schick. Çev. Güliz

Erginsoy. Istanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları. Istanbul.

Hülagu, Metin. (2008). Bir Umudun Inşası Hicaz Demiryolu. Yitik Hazine Yayınları. Izmir.

Karakışla, Yavuz Selim. (1998). Osmanlı Sanayi Işçisi Sınıfının Doğuşu 1839-1923. Osmanlı'dan Cumhuriyet Türkiye'sine Işçiler 1839-1950. Der. Donald Quataert Ve Erik J. Zürcher. Iletişim Yayınları. Istanbul.

Kasaba, Reşat. (1988). The Ottoman Empire And The World Economy The Nineteenth Century. State University Of New York. New York.

Kazici, Ziya. (2005). Osmanlı Vergi Sistemi. Bilge Yayıncılık. Istanbul.

Kütükoğlu, Mübahat S. (1978). 1009 (1600) Tarihli Narh Defterine Göre Istanbul'da Çeşitli Eşya Ve Hizmet Fiyatları. Ted.

Kütükoğlu, Mübahat S. (1984). 1624 Sikke Tashihinin Ardından Hazırlanan Narh Defterleri. Td.

l'Agriculture du Commerce et des Travaux publics, Ministère. (1869). Annales Du Commerce Extérieur. Turquie. Librairie Administrative De Paul Dupont TURQUIE 1860 A 1868. Librairie Administrative De Paul Dupont. Paris.

Maniatis, George C. (2001). The Domain Of Private Guilds In The Byzantine Economy. Tenth To Fifteenth Centuries. Dumbarton Oaks Papers.

Ministère Du Commerce De L'industrie et Des Colonies. (1877). Rapport Adressé Au Consul De France À Trébizonde Par M. Doulcet. Agent Vice-Consul De France À Samsoun. Commerce et Navigation Du Port De Samsoun Pendant L'année 1876. Bulletin Consulaire Français Des Rapports Commerciaux Addresses Au Ministre Des Affaires Étrangères. Imprimerie Nationale. Paris.

Ministère Du Commerce De L'industrie et Des Colonies. (1889). De Petiteyille Le Consul Général De France À Beyrouth Commerce et Navigation De Beyrouth En 1888. Bulletin Consulaire Français Des Rapports Commerciaux Addresses Au Ministre Des Affaires Étrangères. Imprimerie Nationale. Paris.

Önsoy, Rifat. (1988). Tanzimat Dönemi Osmanlı Sanayii Ve Sanayileşme Politikası. Türkiye Iş Bankası Kültür Yayınları. Ankara.

Oshodi, Basheer A. (2016). An Integral Approach to Development Economics Islamic Finance in an African Context. Routledge Taylor & Francis Group. London & New York.

Özkiraz, Ahmet, Hamdemir, Berkan. (2009). Anayasacilik Hareketleri. Kapitalizm Ve Osmanli. Gazi Üniversitesi İktisadi Ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi. Sayı: 2. Cilt:

11. P-P:59-78. Ankara.

Öztaş, Cemal. (2004). Sanayi Devrimi Yıllarında Osmanlı Saraylarında Sanayi Ve Teknoloji Araçları. Tbmm Millî Saraylar Daire Başkanlığı Yayınları. Ankara.

Pamuk, Şevket. (1987). The Ottoman Empire And European Capitalism 1820-1913 Trade investment and production. Cambridge University Press. New York.

Pamuk, Şevket. (2005). Osmanlı ekonomisinde bağımlılık ve büyüme 1820-1913. Türkiye Ekonomi ve Toplumsal Vakfı. İstanbul.

Pamuk, Şevket. (2007). Osmanlı- Türkiye İktisadi Tarihi 1500 – 1914. İetişim yayınlan. İstanbul.

Pamuk, Şevket. (2013). Türkiye'nin 200 Yıllık İktisadi Tarihi Büyüme. Kurumlar Ve Bölüşüm. Türkiye İş Bankası. Ankara.

Sahillioğlu, Halil. (1967). Osmanlılar'da Narh Müessesesi Ve 1525 Yılı Sonunda Istanbul'da Fiyatlar. Bttd.

Shaw, Stanford, Shaw, Ezel Kural. (1976). History Of The Ottoman Empire And Modern Turkey. Cambridge University Press. New York.

Somel, Selcuk Aksin. (2010). The A To Z Of The Ottoman Empire. The Scarecrow Press. America.

Stavrianos, L . S. (1961). The Balkans Since 1453. New York.

Toprak, Zafer. (1981). 1909 Ta'til-I Eşgal Kanunu Üzerine. Toplum Ve Bilim.

Uygun, Süleyman. (2015). Osmanlı Sularında Rekabet Mesajeri Maritim Vapur Kumpanyası (1851-1914). Kitap Yayinevi. İstanbul.

Vardağlı, Tutku. (2009). 1908'e Giden Yolda Işçi Hareketleri: Selanik Vilayeti Tütün Işçileri. Düne Bakarak Bugünü Anlamak – 2008'den 1908'e Bakmak. Yayına Haz: Mutlu Dursun Ve Tutku Vardağlı. Tarem Yayınları. Istanbul.

Yazgan, Turan. (1982). Türkiye'de Sendikal Hareketler-Kısa Bir Tarihçe. Türk Dünyası Araştırmaları.

Zurayk, Constantine K. (1988). Arab Civilization: Challenges and Responses. State University of New York Press. Albany.

Sources and References:

Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (1984). Introduction to Ibn Khaldun. 5th ed. Dar al-Qalam, Beirut.

Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (2014). Introduction to Ibn Khaldun. Edited by Ali Abd al-Wahid Wafi. 7th ed. Dar Nahdat Misr. Cairo.

Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (n.d.). The History of Ibn Khaldun:

Lessons and the Diwan of Beginnings and Ends in the Days of the Arabs, Persians, and Berbers and Their Contemporaries of Those with Great Power. Edited by Abu Suhaib al-Karmi. International Ideas House. Riyadh.

Oztuna, Yilmaz. (1990). History of the Ottoman Empire. Translated by Adnan Suleiman. Reviewed by Mahmoud al-Ansari. Al-Hilal Joint Stock Company. Istanbul.

Oglu, Ekmeleddin Ihsan, Saleh, Saleh Saadawi. (2003). Turkish Culture in Egypt: Aspects of Civilizational Interaction between Egyptians and Turks. Research Center for Islamic History, Art, and Culture (IRCICA). Istanbul.

Inalcik, Khalil; Quatret, Donald. (2007). The Economic and Social History of the Ottoman Empire 1300-1600 AD. Translated by Abdul Latif Al-Haris. Dar Al-Madar Al-Islami. Beirut.

Pamuk, Shevket. (2004). The Financial History of the Ottoman Empire. Translated by Abdul Latif Al-Haris. Dar Al-Madar Al-Islami. Beirut.

Harb, Mohammed. (2012). The Ottomans in History and Civilization. 3rd ed. Dar Al-Qalam. Damascus.

Hourani, Albert; Khoury, Philip; Wilson, Mary. (2016). The Modern Middle East. 1st ed. Madarat for Research and Publishing. Cairo.

Dawudi, Al-Tayeb. (2014). The Beginning of the Myth of the Pioneering Founder of Modern Economics, Ibn Khaldun. 1st ed. Dar Al-Rowwad. Libya.

Dunya, Shawqi Ahmed. (1993). Muslim Scholars and Economics: Ibn Khaldun, the Founder of Economics. Dar Muadh for Publishing and Distribution.

Abdul Mawla, Sayed Shurbaji. (1989). Ibn Khaldun's Economic Thought: Prices and Money: An Analytical Study. Department of Publishing and Culture. Riyadh.

Issawi, Charles. (1985). The Economic History of the Middle East and North Africa. Translated by Saad Rahmi. 1st ed. Dar Al-Hadatha. Beirut.

Quatter, Donald. (2000). The Ottoman Empire 1700-1922 AD. Translated by Ayman Al-Armanazi. 1st ed. Al-Ubaikan Library. Riyadh.

Gundz, Ahmed Aq and Oztok, Saeed. (2008). The Unknown Ottoman State. Ottoman Research Endowment. Istanbul.

Mantrane, Robert. (1993). History of the Ottoman Empire. Translated by Bashir Al-Sibai. 1st ed. Dar Al-Fikr for Studies. Cairo.

Group of authors. (1991). The Ottoman Empire: History and Civilization. Supervised and introduced by Ekmeleddin Ihsanoglu. Translated by Saleh Saadawi. Center for

Islamic Arts and Culture. Istanbul.

Al-Nabhan, Muhammad Farouk. (1998). Khalduni Thought Through the Introduction. 1st ed. Al-Risala Foundation. Beirut.

Nashat, Muhammad Ali. (1944). Pioneer of Economics Ibn Khaldun. Egyptian National Library Press. Cairo.

Yusri, Abd al-Rahman. (2006). Abd al-Rahman ibn Khaldun's Contribution to Economic Thought. Conference on Ibn Khaldun's Economic Contributions. Islamic Economic Studies. Riyadh. Volume Thirteen, Issue Two.